

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

الصفحات

5
6
7
8
9

56 – 10

تقرير مراقب الحسابات المستقل

بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عاملة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عاملة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في فقرة أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، يوجد لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." والتي تتضمن بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." حيث قامت برفع دعوى تحكيمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به. وعليه لم تتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة - الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة.
- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة ووفقاً للحكم الصادر من محكمة التمييز ضد الإدارة العامة للجمارك في دولة الكويت، لم تسجل شركة "أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) أي تعديلات ذات صلة بالنتيجة النهائية الخاصة بالحكم كما في 31 ديسمبر 2023، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% على مبلغ التعويض، في البيانات المالية المجمعة لها، حيث تستكشف إدارة الشركة الزميلة إمكانية الدخول في مفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك لتسوية التعويض الممنوح، والذي كان ينبغي، تسجيله كإيرادات وأرصدة مدينة بمبلغ 7,728 ألف دينار كويتي في دفاتر الشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع.".
- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، يوجد لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة (الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع.)، لم تقم إدارة المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية للشركة الزميلة لتحديد وجود أي انخفاض في قيمتها، مما لا يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. فيما لو قامت إدارة المجموعة بفحص ما إذا كان هناك أي انخفاض في القيمة الدفترية للشركة الزميلة من عدمه، فإن قيمتها الدفترية قد تتأثر مادياً، إلا أنه لم تتمكن من تحديد الأثر الناتج عن عدم القيام بهذا الفحص أو تحديد أي تعديلات أخرى قد تكون ضرورية فيما يتعلق بهذا الأمر على البيانات المالية المجمعة المرفقة.
- تضمنت البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، عقارات استثمارية بمبلغ 281,360 ألف دينار كويتي، والتي تتضمن عقارات مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة "الهيئة" بدولة الكويت بمبلغ 191,172 ألف دينار كويتي، انتهت فترة إيجارها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بعدم رغبتها في تجديد أو تمديد عقود الإيجار ومطالبة الشركة الزميلة بإخلاء تلك العقارات. لذلك، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية المستأجرة من الهيئة بسبب عدم التيقن المرتبط بهذه العقارات، ووجود نزاعات قضائية مع الهيئة حول الأمر. وعليه لم تتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة - الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

تلقت الانتباه إلى الإيضاح رقم (27) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أنه كما في 31 ديسمبر 2023، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 56,386,376 دينار كويتي (2022: 55,790,540 دينار كويتي). إن ذلك الأمر، بالإضافة إلى أمور أخرى مبيّنة في الإيضاح رقم (27)، تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

تأكيد على أمر

تلقت الانتباه إلى الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة والذي يبين أن الشركة الزميلة طرفاً في عدد من القضايا القانونية ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية لهذه القضايا حالياً. وبناءً عليه، لم يتم احتساب مخصص يتعلق بالآثار التي قد تنعكس على حول البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي أمور التدقيق الهامة التي قمنا بتحديدتها وكيفية معالجتها لها في إطار تدقيقنا.

استثمار في شركات زميلة

إن القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة تعتبر أحد الأمور الجوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما أن حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة تساهم بشكل جوهري في نتائج أعمال المجموعة. يتضمن أحدث رأي صادر من قبل مدقق أحد الشركات الزميلة "رأي متحفظ" فيما يتعلق ببعض استثماراتنا والموقف القانوني المتعلق به والتأكيد على أمر فيما يتعلق بدعوى قضائية على الشركة الزميلة والتي لا يمكن الوقوف على نتائجها النهائية حالياً. تقوم المجموعة باستخدام أحكام وتقديرات لغرض تحديد انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة. وبالتالي قمنا بتحديد هذا الأمر ضمن أمور التدقيق الهامة. يتضمن الإيضاح رقم (2 - ح) حول البيانات المالية المجمعة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار في شركات زميلة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها الوقوف على ما إذا كانت توافرت لدى إدارة المجموعة مؤشرات على وجود انخفاض في قيمة الاستثمار الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، بما في ذلك التغيرات غير المتوافقة في الاقتصاد، أو السوق أو البيئة القانونية أو قطاع الأعمال أو المناخ السياسي، بما يؤثر على أعمال الشركات الزميلة مع الأخذ في الاعتبار أي تغييرات في الوضع المالي للشركات الزميلة. واستناداً إلى مؤشرات انخفاض القيمة المحددة من قبل الإدارة، فقد حصلنا على معلومات وكيفية احتساب انخفاض القيمة الدفترية التي قامت بها الإدارة، وقمنا بمراجعة مدى ملائمة أسلوب التقييم ومعقولية الافتراضات والبيانات الرئيسية المستخدمة في التقييم.

إضافة إلى ذلك، فقد قمنا بالتحقق من ملائمة الإفصاحات الخاصة بالشركات الزميلة الواردة في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة وأثر ما تم ذكره في فقرة أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا.

تقييم العقارات الاستثمارية

إن العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2023، تمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة. إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراءً وأحكاماً مهمة والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة لتلك الموجودات، قام المقيمون باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة، آخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية كما هو مبين في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم للسنة المنتهية في 2023، ولم نحصل على التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبر عن أي رأي تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفقوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة. ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأنها فيما عدا الآثار المحتملة للأمر المبين في فقرة "أسس الرأي المتحفظ" من تقريرنا، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
30 مارس 2024

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامه) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| 2022 | 2023 | إيضاحات | الموجودات |
|--------------|--------------|---------|---|
| | | | الموجودات المتداولة: |
| 7,079,452 | 5,046,251 | | نقد في الصندوق ولدى البنوك |
| 800,859 | - | | وديعة لأجل |
| 5,789,745 | 4,535,081 | 3 | مدينون وأرصدة مدينة أخرى |
| 15,439,703 | 15,607,386 | 5 | مخزون |
| 29,109,759 | 25,188,718 | | |
| 6,489,606 | 6,489,606 | 1 - 6 | موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة |
| 35,599,365 | 31,678,324 | | مجموع الموجودات المتداولة |
| | | | الموجودات غير المتداولة: |
| 7,287,582 | 4,646,293 | 7 | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| 104,465,918 | 98,846,088 | 8 | استثمار في شركات زميلة |
| 9,363,369 | 5,142,957 | 9 | عقارات استثمارية |
| 106,434,555 | 105,035,360 | 10 | ممتلكات وعقارات ومعدات |
| 24,139,980 | 36,961,300 | 1 - 14 | حقوق إستخدام أصول |
| 556,887 | 452,965 | | موجودات غير ملموسة |
| 252,248,291 | 251,084,963 | | مجموع الموجودات غير المتداولة |
| 287,847,656 | 282,763,287 | | مجموع الموجودات |
| | | | المطلوبات وحقوق الملكية |
| | | | المطلوبات المتداولة: |
| 4,237,839 | 3,786,562 | 11 | تسهيلات بنكية |
| 75,078,983 | 69,866,822 | 12 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 908,876 | 2,908,876 | 13 | دائنو مرابحات |
| 4,168,583 | 4,506,816 | 14 - ب | إلتزامات عقود إيجار |
| 207,450 | 207,450 | 4 | مستحق إلى أطراف ذات صلة |
| 84,601,731 | 81,276,526 | | |
| 6,788,174 | 6,788,174 | 1 - 6 | مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة |
| 91,389,905 | 88,064,700 | | مجموع المطلوبات المتداولة |
| | | | المطلوبات غير المتداولة: |
| 101,918,898 | 93,854,572 | 11 | تسهيلات بنكية |
| 17,309,030 | 15,818,937 | 13 | دائنو مرابحات |
| 21,510,964 | 33,792,020 | 14 - ب | إلتزامات عقود إيجار |
| - | 9,835,317 | 16 | دائنو سندات دين |
| 4,414,860 | 4,166,858 | 15 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| 145,153,752 | 157,467,704 | | مجموع المطلوبات غير المتداولة |
| 236,543,657 | 245,532,404 | | مجموع المطلوبات |
| | | | حقوق الملكية: |
| 28,941,439 | 28,941,439 | 17 | رأس المال |
| (2,593,571) | (2,593,571) | 18 | أسهم خزانة |
| 2,741,138 | 2,741,138 | 19 | احتياطي إجباري |
| 2,741,138 | 2,741,138 | 20 | احتياطي اختياري |
| 53,723,833 | 53,392,901 | | فائض إعادة تقييم |
| (50,996,293) | (45,728,164) | | أثر التغييرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات |
| (3,538,159) | (2,837,328) | | الزميلة |
| (1,837,307) | (2,276,470) | | التغييرات التراكمية في القيمة العادلة |
| 22,326,192 | 3,014,575 | | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 51,508,410 | 37,395,658 | | أرباح مرحلة |
| (204,411) | (164,775) | | حقوق الملكية المتطقة بمساهمي الشركة الأم |
| 51,303,999 | 37,230,883 | | الحصص غير المسيطرة |
| 287,847,656 | 282,763,287 | | مجموع حقوق الملكية |
| | | | مجموع المطلوبات وحقوق الملكية |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

محمد الأوقالي
مدير مجلس الإدارة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| 2022 | 2023 | إيضاحات | |
|----------------------|-----------------------------|---------|---|
| | | | العمليات المستمرة: |
| | | | الإيرادات التشغيلية |
| 184,131,305 | 183,131,196 | | المبيعات |
| 162,626 | 162,626 | | إيرادات إيجارات |
| 8,859,614 | 3,535,850 | | إيرادات عقود الخدمات |
| <u>193,153,545</u> | <u>186,829,672</u> | | |
| | | | التكاليف التشغيلية: |
| (153,194,825) | (152,799,851) | 21 | تكلفة المبيعات |
| (6,983,152) | (2,857,220) | | تكلفة عقود الخدمات |
| <u>(160,177,977)</u> | <u>(155,657,071)</u> | | |
| | | | مجمّل الربح |
| 32,975,568 | 31,172,601 | | |
| | | | إيرادات تشغيلية أخرى |
| 9,802,100 | 10,141,196 | | مصارييف عمومية وإدارية وبيعية |
| (29,256,047) | (29,440,830) | 22 | إستهلاك وإطفاء |
| (6,498,435) | (7,277,738) | | ربح التشغيل |
| <u>7,023,186</u> | <u>4,595,229</u> | | |
| | | | حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة |
| 4,439,618 | (8,707,959) | 8 | صافي أرباح استثمارات |
| 81,101 | - | | التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية |
| (51,735) | (301,095) | 9 | صافي ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية |
| 10,843 | 1,867,514 | | صافي مخصصات (محملة) لم يعد لها ضرورة |
| 1,043,437 | (4,342,256) | 23 | خسائر الإنخفاض في القيمة |
| (2,500,000) | (3,326,694) | 10 ، 8 | مخصصات أخرى |
| (646,290) | - | ب - 12 | مصارييف تمويلية |
| (6,529,494) | (9,387,652) | | ربح السنة من العمليات المستمرة |
| <u>2,870,666</u> | <u>(19,602,913)</u> | | |
| | | | العمليات غير المستمرة: |
| (303,792) | - | ب - 6 | خسارة السنة من العمليات غير المستمرة |
| <u>2,566,874</u> | <u>(19,602,913)</u> | | (خسارة) ربح السنة |
| | | | المتعلق بـ: |
| 2,464,710 | (19,642,549) | | مساهمي الشركة الأم |
| 102,164 | 39,636 | | الحصص غير المسيطرة |
| <u>2,566,874</u> | <u>(19,602,913)</u> | | |
| | | | (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخففة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| فلس | فلس | | |
| 9.91 | (70.3) | 26 | (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة |
| (1.09) | - | 26 | خسارة السهم الأساسية والمخففة من العمليات غير المستمرة |
| <u>8.82</u> | <u>(70.3)</u> | 26 | (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخففة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| 2022 | 2023 | إيضاحات |
|--------------|--------------|---|
| 2,566,874 | (19,602,913) | خسارة (ربح) السنة |
| | | الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى): |
| | | <u>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</u> |
| 605,187 | (439,163) | فروقات ترجمة عملة من العمليات أجنبية |
| (3,102,078) | (2,294,466) | 8 حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة |
| | | <u>بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</u> |
| | | التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| (1,035,619) | 700,831 | 7 حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) |
| (22,992,486) | 7,139,541 | 8 لشركات زميلة |
| (26,524,996) | 5,106,743 | مجموع الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة |
| (23,958,122) | (14,496,170) | مجموع الخسارة الشاملة للسنة |
| | | المتعلق بـ: |
| (24,060,286) | (14,535,806) | مساهمي الشركة الأم |
| 102,164 | 39,636 | الحصص غير المسيطرة |
| (23,958,122) | (14,496,170) | |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم | | | | | | | | | | | | |
|---|--------------------|-------------------|------------------|----------------------------|--------------------------------------|--|-------------------|------------------|------------------|--------------------|-------------------|---|
| مجموع حقوق الملكية | الحصص غير المسيطرة | المجموع الجزئي | أرباح مرحلة | تعديلات ترجمة عملات أجنبية | التغيرات التراكمية في القيمة العادلة | أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة | فائض إعادة تقييم | احتياطي اختياري | احتياطي إجباري | أسهم خزائنة | رأس المال | |
| 75,440,279 | (306,575) | 75,746,854 | 20,119,537 | (2,442,494) | (2,502,540) | (24,723,571) | 53,958,720 | 2,494,667 | 2,494,667 | (2,593,571) | 28,941,439 | الرصيد في 1 يناير 2022 |
| 2,566,874 | 102,164 | 2,464,710 | 2,464,710 | - | - | - | - | - | - | - | - | ربح السنة (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل |
| (26,524,996) | - | (26,524,996) | - | 605,187 | (1,035,619) | (26,094,564) | - | - | - | - | - | الأخر للسنة مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل |
| (23,958,122) | 102,164 | (24,060,286) | 2,464,710 | 605,187 | (1,035,619) | (26,094,564) | - | - | - | - | - | للسنة أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة (إيضاح 8) |
| (178,158) | - | (178,158) | - | - | - | (178,158) | - | - | - | - | - | المحول إلى الإحتياطيات المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة |
| - | - | - | 234,887 | - | - | - | (234,887) | - | - | - | - | الرصيد في 31 ديسمبر 2022 (خسارة) ربح السنة |
| 51,303,999 | (204,411) | 51,508,410 | 22,326,192 | (1,837,307) | (3,538,159) | (50,996,293) | 53,723,833 | 2,741,138 | 2,741,138 | (2,593,571) | 28,941,439 | الدخل الشامل الأخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة |
| (19,602,913) | 39,636 | (19,642,549) | (19,642,549) | - | - | - | - | - | - | - | - | مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة |
| 5,106,743 | - | 5,106,743 | - | (439,163) | 700,831 | 4,845,075 | - | - | - | - | - | أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة (إيضاح 8) |
| (14,496,170) | 39,636 | (14,535,806) | (19,642,549) | (439,163) | 700,831 | 4,845,075 | - | - | - | - | - | المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة |
| 423,054 | - | 423,054 | - | - | - | 423,054 | - | - | - | - | - | الرصيد في 31 ديسمبر 2023 |
| - | - | - | 330,932 | - | - | - | (330,932) | - | - | - | - | |
| 37,230,883 | (164,775) | 37,395,658 | 3,014,575 | (2,276,470) | (2,837,328) | (45,728,164) | 53,392,901 | 2,741,138 | 2,741,138 | (2,593,571) | 28,941,439 | |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| 2022 | 2023 | إيضاحات | |
|-------------|--------------|---------|--|
| 2,566,874 | (19,602,913) | | التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: (خسارة) ربح السنة |
| | | | تسويات: |
| 6,498,435 | 7,277,738 | | إستهلاك وإطفاء |
| (4,439,618) | 8,707,959 | 8 | حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة |
| (81,101) | - | | صافي أرباح استثمارات |
| 51,735 | 301,095 | 9 | التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية |
| (10,843) | (1,867,514) | | صافي ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية |
| 303,792 | - | 6 - ب | خسارة بيع شركة تابعة |
| (1,043,437) | 4,342,256 | 23 | صافي مخصصات محملة (لم يعد لها ضرورة) |
| 2,500,000 | 3,326,694 | 10 ، 8 | خسائر الإنخفاض في القيمة |
| 1,172,558 | 416,288 | 12 - ب | مخصصات أخرى |
| 6,529,494 | 9,387,652 | | مصاريف تمويلية |
| 738,616 | 504,141 | 15 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| 14,786,505 | 12,793,396 | | |
| | | | التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية: |
| 1,557,471 | 1,522,116 | | مدينون وأرصدة مدينة أخرى |
| 1,438,754 | (167,683) | | مخزون |
| (2,203,838) | (888,323) | | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 15,578,892 | 13,259,506 | | التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية |
| (1,048,869) | (752,143) | 15 | مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة |
| 14,530,023 | 12,507,363 | | صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية |
| | | | التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: |
| 800,859 | 800,859 | | وديعة لأجل |
| (3,644,054) | (4,786,734) | 10 | المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات |
| 1,222,176 | 852,721 | | المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية |
| 52,000 | - | 6 - ب | المحصل من بيع موجودات محتفظ بها لغرض البيع |
| 81,101 | - | | توزيعات نقدية مستلمة |
| (1,487,918) | (3,133,154) | | صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية |
| | | | التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: |
| (1,948,026) | (1,965,603) | | صافي الحركة على تسهيلات بنكية |
| 1,530,062 | 509,907 | | صافي الحركة على دائنو مراهبات |
| (5,114,779) | (7,658,106) | | مصاريف تمويلية مدفوعة |
| - | 3,100,000 | | المحصل من إصدار سندات دين |
| (4,238,546) | (4,714,645) | 14 - ب | إلتزامات عقود إيجار مدفوعة |
| (9,771,289) | (10,728,447) | | صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية |
| 3,270,816 | (1,354,238) | | صافي (النقص) الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك |
| (411,399) | (678,963) | | أثر تغيرات أسعار الصرف بالعملة الأجنبية |
| 4,220,035 | 7,079,452 | | نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة |
| 7,079,452 | 5,046,251 | | نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والنشاط
تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامّة)، ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة، وأخرها ما تم التأشير عليه في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 10/13 بتاريخ 14 أكتوبر 2020.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- انشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
 1. الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
 2. تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
 3. إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
 4. الاستثمار العقاري.
 5. استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب: 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 30 مارس 2024. وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. معلومات السياسات المحاسبية المادية

أ. أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرية والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - أ). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2023 المتعلقة المجموعة وبياناتها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بـ "معلومات السياسات المحاسبية المادية". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مادية إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية المجمعة للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية المجمعة.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى وإن كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى تعتبر هامة في حد ذاتها.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية
إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية المجمعة التي تخضع لعدم التأكد من القياس". وعليه تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية".

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضرائب الدخل - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة فردية
أدخلت هذه التعديلات استثناء آخر من استثناء الاعتراف المبدئي، وطبقاً لهذه التعديلات، فإن المنشأة لا تقوم بتطبيق استثناء الاعتراف المبدئي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم ومتساوية. حسب قانون الضريبة المطبق، يمكن أن ينتج فروقات مؤقتة متساوية قابلة للخصم وخاضعة للضريبة عند الاعتراف المبدئي بالأصل والالتزام في معاملات لا تتعلق بدمج الأعمال وليس لها تأثير على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر 2022 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 لتحديد المتطلبات التي يطبقها البائع-المستأجر عند قياس التزامات عقود التأجير الناشئة عن معاملة بيع وإعادة تأجير، وذلك لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبالغ تمثل أرباح أو خسائر متعلقة بموجودات حقوق الاستخدام المحفوظ بها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التأجير التي أبرمت بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم الإفصاح عنه.

ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7)
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: وهي عبارة عن إفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتشترط إدراج إفصاح إضافي حول هذه الترتيبات. يتمثل الهدف من متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات في مساعدة مستخدمي البيانات المالية المجمعة على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية ومدى تعرضها لمخاطر السيولة.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. ويسمح بالتطبيق المبكر على أن يتم الإفصاح عنه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات
تنص التعديلات على أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية تاريخ البيانات المالية المجمعة فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية تاريخ البيانات المالية المجمعة، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي المجمع للمنشأة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة).

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة لن يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بالتعهد بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعًا لامتنال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، فيجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية المجمعة من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الامتنال للتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر للتعديلات. إذا قامت المنشأة بتطبيق التعديلات على فترة سابقة، فيجب عليها أيضًا تطبيق تعديلات 2020 بشكل مبكر.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
 - أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
 - أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
 - أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.
- إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)
تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. ويتم السماح بالتطبيق المبكر.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المترام لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب. أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامّة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

| نسبة الملكية (%) | | الأنشطة الرئيسية | بلد التأسيس | اسم الشركة التابعة |
|------------------|------|------------------|---------------------|--|
| 2022 | 2023 | | | |
| 99 | 99 | قايضة | دولة الكويت | شركة الأخوة القايضة - ش.م.ك. (قايضة) - وشركاتها التابعة (أ) |
| 99 | 99 | أسواق مركزية | دولة الكويت | شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ) |
| 99 | 99 | استثمار | دولة الكويت | شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ) |
| 99 | 99 | استثمار عقاري | دولة الكويت | شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ) |
| 99 | 99 | مقاولات | دولة الكويت | الشركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ) |
| 99 | 99 | تجارة عامة | دولة الكويت | شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ) |
| 99 | 99 | مقاولات | دولة الامارات | شركة موضة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ) |
| 99 | 99 | تجارة عامة | دولة الامارات | شركة الاقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ) |
| 99 | 99 | مقاولات | دولة الكويت | شركة البناء الصناعية - شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ) |
| 99 | 99 | مقاولات | دولة الكويت | شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ) |
| 99 | 99 | مقاولات | جمهورية مصر العربية | شركة اسبشالتالي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ) |
| 100 | 100 | قايضة | دولة الكويت | شركة سلطان الاستثمارية القايضة - ش.ش.و. |
| 100 | 100 | قايضة | دولة الكويت | شركة سلطان القايضة - ش.ش.و. |
| 99 | 99 | استثمار عقاري | دولة الكويت | شركة أصول السلطان العقارية - ذ.م.م. (أ) |

(أ) أن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغيير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لخصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات للخصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للخصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للخصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج. تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجموع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجموع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د. الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع نقد في الصندوق ولدى البنوك، وديعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، دانتو مباحثات، دانتو سندات دين، إلتزامات عقود إيجار والدائنين.

الموجودات المالية

الاعتراف المبدي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن نقد في الصندوق ولدى البنوك، ودبحة لأجل والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- ودبحة لأجل

إن ودبحة لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً بمخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجموع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحفوظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى - الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) - الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) - الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 90 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الاقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

المرايحات

تتمثل المرايحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبند تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المرايحات. يدرج رصيد المرايحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل، و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ. موجودات العقود

إن موجودات العقود تمثل حق المجموعة في المقابل الذي تم على أساسه تحويل البضائع وتأدية الخدمات للعميل، إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تأدية الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ، فيتم الاعتراف بموجودات العقود في حدود المبلغ المكتسب وفقاً للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود للانخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 9: الأدوات المالية.

و. المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقاً لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز. العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدثت بها التغيير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة، ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية، وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط. دمج الأعمال

دمج الأعمال هو جمع كيانات أو أعمال منفصلة في منشأة واحدة ونتيجة لذلك تكتسب تلك المنشأة (المشتري) السيطرة على واحدة أو أكثر من الأعمال. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروفات عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويذكر أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الأخر، حسبما يكون ملائماً.

تقوم المجموعة بشكل منفصل بالاعتراف بالمطلوبات المحتملة المتعهد بها في دمج الأعمال إذا كان التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ي. ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويذكر أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة بناءً على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصصاً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الأخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الأخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها واعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

| سنوات | مباني |
|-------|-------------------------------|
| 40 | تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر |
| 5 – 3 | أثاث وتركيبات |
| 5 | سيارات |
| 3 – 2 | آلات ومعدات |
| 15 | |

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك. الموجودات غير الملموسة
عند التحقق المبني، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتتة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبني، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغييرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتضمن الموجودات غير الملموسة قفليات ناتجة عن استغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقعة الانتفاع بها من هذه الموجودات والتي تتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال انخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م. الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع
يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً إن تكون الإدارة ملتزمة بخطة بيع الأصل، حيث ينبغي إن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كممتاحة للبيع بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجموع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها محتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في شركة زميلة أو جزءاً منه، يتم تصنيف الاستثمار أو جزء منه الذي سيتم استيعاده على أنه محتفظ به لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، وتتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبية حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به لغرض البيع. فيما يتعلق بالجزء المتبقي من استثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع يستمر في استخدام طريقة محاسبية حقوق الملكية.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو انتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

- أ. القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.
- ب. المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ن. العمليات غير المستمرة
تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تمثل جزءاً من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يشمل هذا المُكون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية المجمعة وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبنود مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

س. مطلوبات العقود
تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان للمجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الاعتراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة التزاماتها بموجب العقد.

ع. مخصص مكافأة نهاية الخدمة
يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ف. توزيعات الأرباح للمساهمين
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجموع.

ص. رأس المال
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخضومة من المبالغ المحصلة.

ق. أسهم الخزانة
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، لفترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة. ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ر. إيرادات العقود المبرمة مع العملاء
يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدية هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) نفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنتقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- **مبيعات البضاعة**
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

- **نقاط ولاء العملاء**
تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث إنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.

- **تقديم الخدمات**
يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود خدمات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

- **إيراد بيع عقارات**
يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:
 - عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
 - عندما يكون استثمار المشتري (قيمة البيع) كافياً لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.
 - ألا تتخفف مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
 - أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
 - إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.

• الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ش. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

العقود المثقلة بالالتزامات

إن العقد المثقل بالالتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها للعقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقعة استلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخارج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالالتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على إنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ت. عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تصنف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

1) حقوق استخدام أصول:

تعترف المجموعة بحقوق استخدام أصول في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس حقوق استخدام أصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة حقوق استخدام أصول قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

2) التزامات عقود إيجار:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بالتزامات عقود إيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3 عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ث. تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

خ. ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و بعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الزميلة والشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ذ. حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و بعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لعدم وجود ربح مالي تحتسب حصة الزكاة على أساسه.

ض. العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغيير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ظ. الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

غ. معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

أ. الآراء والتقييمات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقييمات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقييمات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقييمات.

1- الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبيّنة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(أ) تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبيّنة في إيضاح رقم (2 - ر) يتطلب آراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص الانخفاض في القيمة ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب انخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(هـ) تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

(و) دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(ز) الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

(ح) تحقق السيطرة

تراعى الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(ط) تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(ي) عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جورها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

2- التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(ب) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(ج) مخصص الانخفاض في قيمة المدينين ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدر مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2)، يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقدمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(د) تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة ببيع عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تم استخدام الطريقة التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

تحليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(هـ) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الأخرى. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

(و) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(ز) الضرائب

تقوم المجموعة ببيع التزامات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(ح) عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

| 2022 | 2023 | |
|-------------|-------------|--|
| 1,527,073 | 1,263,448 | مدينون تجاريون (أ) |
| 7,668,607 | 6,256,904 | مدينو عقود (أ) |
| 9,195,680 | 7,520,352 | |
| (6,414,061) | (6,141,899) | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب) |
| 2,781,619 | 1,378,453 | صافي مدينون تجاريون ومدينو عقود |
| 3,434,375 | 3,528,902 | مدينون آخرون |
| (3,018,220) | (2,961,313) | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب) |
| 416,155 | 567,589 | صافي مدينون آخرون |
| 2,409,921 | 2,386,590 | دفعات مقدمة وتأمينات مستردة |
| 182,050 | 202,449 | موظفون مدينون |
| 5,789,745 | 4,535,081 | |

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

بالنسبة للمدينون التجاريون ومدينو عقود، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومدينو العقود على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار ببند المدينون التجاريون ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

| | أقل من 180 يوم | يوم | منخفضة القيمة | المجموع |
|------|----------------|---------|---------------|-----------|
| 2023 | 1,190,444 | 188,009 | 6,141,899 | 7,520,352 |
| 2022 | 2,699,846 | 81,773 | 6,414,061 | 9,195,680 |

(ب) مخصص خسائر الائتمان متوقعة

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|-----------|-----------|---------------------------------|
| 9,693,880 | 9,432,281 | الرصيد في بداية السنة |
| - | 200,193 | المحمل خلال السنة (إيضاح 23) |
| (278,437) | (470,000) | مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23) |
| (6,009) | (56,907) | المستخدم خلال السنة |
| 22,847 | (2,355) | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 9,432,281 | 9,103,212 | الرصيد في نهاية السنة |

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت إدارة المجموعة بعكس مخصص خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 470,000 دينار كويتي، نتيجة استرداد وتحصيل مبالغ متأخرة من أحد العملاء بموجب حكم نهائي صادر لصالح المجموعة من محكمة التمييز بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

4. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا والشركات تحت الإدارة المشتركة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصد والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

| المجموع | شركات تحت سيطرة مشتركة وأطراف أخرى | مساهمين | |
|-----------|------------------------------------|-------------|--|
| 2022 | 2023 | | |
| 841,964 | - | - | الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع: |
| 3,210,000 | - | - | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (ب) |
| (207,450) | (207,450) | (207,450) | عقارات استثمارية (ب) |
| (642,109) | (571,893) | (571,893) | مستحق إلى أطراف ذات صلة |
| - | (9,835,317) | (9,835,317) | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| | | | دائنون سندات دين (إيضاح 16) |

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر

المجموع:

| | | | | |
|-----------|-----------|-----------|---------|----------------------------|
| 3,269,398 | 2,397,998 | 2,397,998 | - | مصاريف عمومية وإدارية |
| - | 554,462 | - | 554,462 | مصاريف تمويلية – سندات دين |

(أ) إن المستحق إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

(ب) قرر مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 أغسطس 2023، إلغاء الاعتراف بعقارات استثمارية وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مسجلة باسم طرف ذي صلة ومدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 5,138,440 دينار كويتي، وتسجيلها كرصيد مدين مستحق من طرف ذي صلة كما في 31 ديسمبر 2023، وتسجيل مخصص خسائر ائتمان متوقعة عن كامل الرصيد المستحق من طرف ذي صلة.

وتتضمن الموجودات عقار استثماري واقع في منطقة الشويخ ومسجل بموجب وكالة عقارية غير قابلة للعزل لصالح الشركة الأم، وحالياً تقوم إدارة الشركة الأم بمتابعة الإجراءات القانونية والقضائية، وفي حال حسم النزاع القضائي لصالح الشركة الأم سيتم تخفيض الرصيد المستحق من الطرف ذي صلة بقيمة متحصلات بيع هذا العقار.

ولضمان حقوق المساهمين قامت إدارة الشركة الأم مسبقاً بالحصول على إقرار دين وتعهد رسمي بالسداد من الطرف ذي صلة بإجمالي مبلغ 5,143,000 دينار كويتي.

إن بيان الموجودات المستبعدة كما في 31 ديسمبر 2023، هو كما يلي:

| المجموع | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | عقارات استثمارية | |
|-------------|---|---------------------|--|
| 4,051,964 | 841,964 | 3,210,000 | القيمة الدفترية للموجودات كما في 1 يناير 2023 |
| (1,413,680) | - | (1,413,680) | أرصدة دائنة مسجلة لطرف ذي صلة (إيضاح 12 – ب) |
| 2,500,156 | 2,500,156 | - | التغيرات التراكمية في القيمة العادلة الإجمالي |
| 5,138,440 | 3,342,120 | 1,796,320 | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح 23) |
| (5,138,440) | | | صافي القيمة الدفترية للموجودات كما في 31 ديسمبر 2023 |
| - | | | |

مزايا أفراد الإدارة العليا:

| 2022 | 2023 | |
|---------|---------|---------------------|
| 640,671 | 516,796 | مزايا قصيرة الأجل |
| 36,800 | 31,981 | مكافأة نهاية الخدمة |
| 677,471 | 548,777 | |

5. مخزون

| 2022 | 2023 | |
|------------|------------|------------------------------------|
| 15,797,526 | 15,742,391 | مخزون بضائع (إيضاح 21) |
| 220,337 | 253,477 | أخرى |
| 16,017,863 | 15,995,868 | |
| (578,160) | (388,482) | ناقصاً: مخصص مخزون بطيء الحركة (أ) |
| 15,439,703 | 15,607,386 | |

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|----------|-----------|-----------------------|
| 646,453 | 578,160 | الرصيد في بداية السنة |
| (68,293) | (189,678) | المستخدم خلال السنة |
| 578,160 | 388,482 | الرصيد في نهاية السنة |

6. موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة ومحفظ بها لغرض البيع

(أ) موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

اثر الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على إحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية – مركز سلطان للتجزئة – ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقديمها بطلب إشهار إفلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

| 2022 | 2023 | |
|------------------|------------------|---|
| | | الموجودات: |
| 60,854 | 60,854 | نقد في الصندوق ولدى البنوك |
| 891,091 | 891,091 | مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً |
| 830,365 | 830,365 | مخزون |
| 4,634,900 | 4,634,900 | ممتلكات وعقارات ومعدات |
| 72,396 | 72,396 | موجودات أخرى |
| 6,489,606 | 6,489,606 | مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة |
| | | المطلوبات: |
| 6,580,481 | 6,580,481 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 207,693 | 207,693 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| 6,788,174 | 6,788,174 | مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة |
| (298,568) | (298,568) | زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة |

كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع أن تتكبدتها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس وهي ما زالت منظورة أمام جهات الاختصاص. وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الدعاوى القضائية لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة المرفقة.

(ب) موجودات ومطلوبات مصنفة كمحفظ بها لغرض البيع

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وبموجب موافقة من مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 نوفمبر 2022، وإتفاقية بيع مبرمة بتاريخ 1 مارس 2022 بين إدارة الشركة الأم وأطراف أخرى، تمت الموافقة على بيع إحدى الشركات التابعة للمجموعة والمصنفة كمحفظ بها لغرض البيع – شركة جود فود للتجهيزات الغذائية – ذ.م. وشركاتها التابعة والمملوكة بنسبة 100% للشركة الأم وبما لها من حقوق وما عليها من التزامات حالية أو مستقبلية اعتباراً من 1 مارس 2022 (تاريخ فقدان السيطرة)، مقابل مبلغ نقدي بقيمة 52,000 دينار كويتي، نتج عن عملية البيع صافي خسارة بمبلغ 303,792 دينار كويتي، تم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة السابقة، وبيانها كالتالي:

| 1 مارس 2022 | |
|------------------|--|
| 52,000 | مقابل البيع |
| (5,224) | القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة التابعة كما في 1 مارس 2022 |
| 46,776 | تعديلات ترجمة عملات أجنبية معاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع |
| (542,040) | خسارة بيع الشركة التابعة |
| (495,264) | حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة |
| 191,472 | خسارة السنة من العمليات غير المستمرة |
| (303,792) | |

قامت إدارة المجموعة ببيع مخصص خسائر متوقعة من استبعاد الشركة التابعة بمبلغ 490,000 دينار كويتي خلال السنوات السابقة وتم رد قيمة المخصص المكون إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نظراً لاستبعاد الشركة التابعة (إيضاح 23).

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

| 2022 | 2023 | |
|-------------|-------------|-------------------------------------|
| 7,287,582 | 4,646,293 | أسهم ملكية - غير مسعرة |
| | | إن الحركة خلال السنة هي كما يلي: |
| 2022 | 2023 | |
| 8,323,201 | 7,287,582 | الرصيد في بداية السنة |
| (1,035,619) | 700,831 | التغير في القيمة العادلة |
| - | (3,342,120) | المحول إلى طرف ذي صلة (إيضاح 4 - ب) |
| 7,287,582 | 4,646,293 | الرصيد في نهاية السنة |

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة 4,646,293 دينار كويتي (2022: 6,445,618 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاح 11).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالدينار الكويتي.

8. الاستثمار في شركات زميلة

| المبلغ | | نسبة الملكية (%) | | الأنشطة الرئيسية | بلد التأسيس | إسم الشركة الزميلة |
|-------------|-------------|------------------|-------|------------------|-------------|--|
| 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | عقارات استثمارية | دولة الكويت | الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) |
| 106,965,918 | 103,526,088 | 24.75 | 24.75 | منتجات الألبان | دولة الكويت | الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان - ذ.م.م. ناقصاً: مخصص خسائر الإنخفاض في القيمة |
| 120,000 | 120,000 | 40 | 40 | | | |
| (2,620,000) | (4,800,000) | | | | | |
| 104,465,918 | 98,846,088 | | | | | |

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|--------------|-------------|--|
| 128,799,022 | 104,465,918 | الرصيد في بداية السنة |
| 4,439,618 | (8,707,959) | حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة |
| (26,094,564) | 4,845,075 | حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) لشركات زميلة |
| (178,158) | 423,054 | حصة المجموعة من حركة بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة |
| (2,500,000) | (2,180,000) | خسائر الإنخفاض في القيمة |
| 104,465,918 | 98,846,088 | الرصيد في نهاية السنة |

كما في 31 ديسمبر 2023، إن بعض أسهم الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع.) بقيمة سوقية بلغت 32,324,836 دينار كويتي (2022: 61,221,280 دينار كويتي)، مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية ومراحمات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

إن ملخص البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي المجموع:

| 2022 | 2023 | |
|---------------|---------------|---|
| 544,016,740 | 533,172,077 | الموجودات المطلوبة |
| (183,842,764) | (186,896,404) | صافي الموجودات |
| 360,173,976 | 346,275,673 | نسبة ملكية المجموعة |
| %24.75 | %24.75 | الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة الشهرة |
| 89,143,059 | 85,703,229 | ناقصاً: مخصص خسائر الإنخفاض في القيمة |
| 17,822,859 | 17,822,859 | صافي القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع. |
| 106,965,918 | 103,526,088 | |
| (2,500,000) | (4,680,000) | |
| 104,465,918 | 98,846,088 | |

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

| 2022 | 2023 | |
|---------------|--------------|---|
| 26,043,427 | 12,383,721 | الإيرادات |
| (11,543,828) | (5,215,473) | التكاليف |
| (20,770,152) | (64,090,421) | مصاريف أخرى |
| 24,208,402 | 21,738,501 | إيرادات أخرى |
| 17,937,849 | (35,183,672) | (خسارة) ربح السنة |
| (105,432,582) | 19,576,061 | الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) |
| (87,494,733) | (15,607,611) | مجموع الخسارة الشاملة للسنة |
| (21,654,946) | (3,862,884) | حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة |

تتلخص المطلوبات المحتملة والدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) فيما يلي:

1) تجديد عقود تأجير الأراضي مع الهيئة العامة للصناعة الكويت

تتضمن العقارات الاستثمارية المتعلقة بالشركة الزميلة بعض العقارات المستأجرة من الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت والتي تبلغ قيمتها الدفترية 191,172 ألف دينار كويتي بيانها كالتالي:

أ- أرض بمساحة 805,712 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 78,048 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب / 80/6/61) - الصادر في عام 1980 - محل العقد رقم 60.

ب- أرض بمساحة 150,000 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 11,761 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب/ ف 99/10/287/21) - الصادر في عام 1999 - محل العقد رقم 211.

ج- أرض بمساحة 1,625,000 متر مربع في منطقة ميناء عبدالله (قسمة رقم 3 و 4 و 5) بقيمة دفترية قدرها 66,118 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب / 78/10/11) - الصادر في عام 1981 - محل العقد رقم 208.

د- أرض بمساحة 200,000 متر مربع في منطقة أمغره الصناعية بقيمة دفترية قدرها 6,827 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (ل.ش.ب 86/10/83) - الصادر في عام 1986 - محل العقد رقم 2002/19.

هـ - أرض بمساحة 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة بقيمة دفترية قدرها 28,418 ألف دينار كويتي مستأجرة بموجب الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء رقم (1949-930/11) - الصادر في عام 1978 - محل العقد رقم 2003/8.

تم استئجار الأراضي المذكورة أعلاه لتطوير مرافق التخزين (الجافة وذات التحكم في درجة الحرارة) والمناطق الحرفية والمساحات المفتوحة لصف الشاحنات وما شابه ذلك.

في 21 نوفمبر 2022، أصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم (12/1259) خلال اجتماعه رقم (2022/3-48) والذي قرر ما يلي:

أ- عدم تجديد أو تمديد عقود الإيجارات التلقائية لمرافق التخزين والخدمات المساندة المرتبطة بها تلقائياً بعد انتهاء مدتها بحيث سيتم طرح الأراضي من خلال مزايمة عامة بين الشركات المتخصصة بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة وتحسين الحوكمة.

ب- عدم تخصيص أي أرض لأغراض التخزين إلا بعد الرجوع والتنسيق مع جهاز متابعة أداء الحكومة.

لاحقاً أصدرت الهيئة العامة للصناعة إعلاناً عاماً عبر وسائل الإعلام الإخبارية والذي نُشر أيضاً في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" تحت الرقم 1618 في 15 يناير 2023 بشأن إنهاء العقود المشار إليها أعلاه. وفي 15 يناير 2023، أصدرت الشركة الزميلة إنذار لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للصناعة بضرورة الرد ونفي مضمون هذه الإعلانات. كما أرسلت الشركة الزميلة تحذيراً آخر إلى الهيئة العامة للصناعة في 25 يناير 2023، رداً على الإنذار الذي أرسلته الأخيرة في 18 يناير 2023. تقدمت الشركة الزميلة بالقضايا التالية أمام محكمة أول درجة ضد الهيئة العامة للصناعة، مؤكدة موقفها من أن العقود الإيجارية قد تم تجديدها وطالبت المحكمة بمنع الهيئة العامة للصناعة والجهات التابعة لها من التعرض للشركة الزميلة بخصوص حيازتها وانتفاعها بالأراضي المذكورة أعلاه.

أقامت الشركة الزميلة الدعاوى بناءً على شروط العقود المذكورة آنفاً ومحاضر الاجتماعات والمراسلات المتبادلة وأحكام القانون والقرارات السارية في هذا الصدد.

- 1 - القضية رقم 2023/14 تجاري، مدني، حكومة/27، المتعلقة بالعقد رقم 60 لموقع الصليبية بمساحة 805,712 متر مربع. قامت محكمة أول درجة في 16 فبراير 2023 برفض الدعوى. قامت الشركة الزميلة باستئناف الحكم بموجب الاستئنافات أرقام 1480 و1482 و1449 تجاري استئناف، مدني، حكومة / 10 لسنة 2023، وقضت المحكمة في 5 نوفمبر 2023 بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلاً، وفي موضوع هذه الاستئنافات برفضها وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المستأنفة بمصروفات تلك الاستئنافات ومبلغ عشرين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة. وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتميزات أرقام 18، 35، 38 لسنة 2024 تمييز تجاري/1.
- 2 - القضية رقم 2023/9 تجاري، مدني، حكومة/28، المتعلقة بالعقد رقم 211 لموقع الصليبية بمساحة 150,000 متر مربع. صدر حكم أول درجة في 18 يونيو 2023 بعدم الاختصاص وإحالة إلى الدائرة إداري/2 تحت رقم 2023/4155 إداري/2 ومحدد لنظرها جلسة 27 ديسمبر 2023، وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم أول درجة بالاستئناف رقم 2023/3340 تجاري مدني حكومة/9، وبتاريخ 14 نوفمبر 2023 أصدرت المحكمة حكماً بعدم جواز الاستئناف، ومن ثم قامت الشركة الزميلة برفع قضية جديدة برقم 2024/622 تجاري مدني كلي حكومة/23 بنفس الطلبات وحددت لها جلسة 7 مايو 2024 أول جلسة.
- 3 - القضية رقم 2023/19 تجاري، مدني، حكومة/9، المتعلقة بالعقد رقم 208 لموقع ميناء عبد الله بمساحة 1,625,000 متر مربع وقد صدر حكم محكمة أول درجة في تاريخ 24 يناير 2024 برفض الدعوى الأصلية وفي الفرعية أمرت الشركة الزميلة بإخلاء الأرض لصالح الهيئة. والشركة الزميلة في صدد استئناف هذا الحكم.
- 4 - القضية رقم 2023/12 تجاري مدني، حكومة/20، بشأن العقد رقم 2002/19 لموقف شاحنات في منطقة أمغرة الصناعية، بمساحة 200,000 متر مربع. رفضت محكمة أول درجة القضية في 28 فبراير 2023. واستأنفت الشركة الزميلة الحكم بالاستئنافات أرقام 1613، 1649، 1654، 1663 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/5. وفي تاريخ 14 يونيو 2023 صدر قرار بالوقف التعليق لحين الفصل في طلب رد القضاة رقم 13 لسنة 2023. وبتاريخ 13 مارس 2024 صدر حكم محكمة الاستئناف برفض الاستئنافات وتأييد حكم محكمة أول درجة. والشركة الزميلة بصدد الطعن بالتمييز.
- 5 - القضية رقم 2023/29 تجاري، مدني، حكومة / 7 بشأن العقد رقم 2003/8، موقع الدوحة بمساحة قدرها 941,420 متر مربع. صدر حكم محكمة أول درجة في 19 مارس 2023 لصالح الشركة الزميلة بإثبات العلاقة التعاقدية بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة لمدة عشرين عاماً تبدأ من 1 يناير 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر 2042 على مساحة قدرها 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة، محل العقد رقم 2003/8 المؤرخ 12 أغسطس 2003 وبذات الشروط والأحكام. قد استأنفت الهيئة العامة للصناعة الحكم بالاستئناف رقم 1762 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/1. وفي تاريخ 18 يونيو 2023، حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى؛ وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتميزات أرقام 3897، 3949، 4145 لسنة 2023 تمييز تجاري/1.

كما قامت الهيئة العامة للصناعة بإقامة دعاوي ضد الشركة الزميلة فيما يخص العقد رقم 208 لموقع ميناء عبدالله والعقد رقم 211 لموقع الصليبية. ونظراً لعدم تحديد النتيجة النهائية للدعاوى المذكورة أعلاه، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية المعنية كما في 31 ديسمبر 2023.

(2) نزاع مع شركة الخطوط الجوية العراقية (IAC)

شركة أفيشن سيرفس (عراق) ليمتد (ASIL)، شركة تابعة بشكل غير مباشر ومملوكة جزئياً من الشركة الزميلة، هي طرف في اتفاقية امتياز مع شركة IAC لتقديم خدمات المناولة الأرضية ووقود الطائرات ("اتفاقية الامتياز"). ووفقاً لاتفاقية الامتياز، أنشأ الطرفان شركة مستقلة في العراق تدعى منزيز لخدمات الطيران ذ.م.م. (مسجلة باسم الشركة العراقية المتحدة للمطارات وخدمات المناولة الأرضية المحدودة) ("MASIL")، وذلك لتنفيذ الخدمات وفق اتفاقية الامتياز.

في 20 أكتوبر 2022، باشرت ASIL إجراءات تحكيم في مركز دبي للتحكيم الدولي ("DIAC") ضد IAC وذلك بموجب القضية رقم 2022/239، حيث طلبت، من بين عدة أمور، تعويضات ضد شركة الخطوط الجوية العراقية بسبب مخالفة اتفاقية الامتياز، بما في ذلك المصاريف المرتبطة بالخدمات المقدمة بموجب اتفاقية الامتياز وذلك بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي كما وخسارة الأرباح التي تكبدتها ASIL بمبلغ 81 مليون دولار أمريكي. ولم تقدم IAC أي رد على طلب التحكيم، وفي 28 أكتوبر 2023، أكدت DIAC تعيين رئيس هيئة التحكيم وعقدت الأطراف اجتماعها الأول، وكانت كما في 31 ديسمبر 2023 بصدد الاتفاق على الجدول الزمني الإجرائي.

فيما بعد، بدأت IAC إجراءات أمام المحكمة التجارية في العراق تسعى من خلالها، من بين عدة أمور، إلى إلغاء تسجيل شركة MASIL، وإلغاء اتفاقية المساهمين المبرمة بين ASIL و IAC (كساهمين في MASIL) (كشركة) وإلى تعويض مالي مبالغ فيه كثيراً دون تقديم أي أدلة موضوعية. وبتاريخ 17 أكتوبر 2023، قررت المحكمة اختتام جلسات الدعوى التجارية رقم 2023/1 المرفوعة من IAC، وبعدها قررت رفض الدعوى. هذا، واستأنفت شركة IAC قرار المحكمة الكلية أمام المحكمة العليا. وأيدت المحكمة العليا قرار المحكمة الكلية ورفضت دعوى شركة IAC. علماً بأن قرار المحكمة العليا نهائي وملزم.

وبناءً على طلب ASIL، أوقفت المحكمة القضية التجارية رقم 2023/2 للتحكيم لحين البت بالتحكيم سندا للمادة (3)253 من قانون الإجراءات المدنية العراقي.

وفي أوائل يناير 2024 توصلت ASIL و MASIL و IAC إلى اتفاقية اتفق الطرفان بموجبها على حل القضايا موضوع النزاعات القائمة بينهما ودياً. وبموجب التسوية وافقت شركة IAC على أن تدفع إلى شركة ASIL مبلغ وقدره 9,608,802 دولار أمريكي. ووافق على اتفاقية التسوية رئيس وزراء العراق ومجلس الوزراء العراقي. سددت IAC الدفعة الأولى لها بقيمة 4,800,000 دولار مع استحقاق الرصيد المتبقي على النحو التالي:

- 1,600,000 دولار في نهاية فبراير 2024
- 1,600,000 دولار في نهاية مارس 2024
- 1,608,002 دولار في نهاية أبريل 2024.

وبموجب الاتفاقية وافقت ASIL على إلغاء تحكيم DIAC ووافقت IAC على سحب المطالبات التي قدمتها أمام المحكمة التجارية في العراق.

(3) ناس أفغانستان ضد هيئة الطيران المدني الأفغانية، ووزارة النقل والطيران المدني الأفغانية وشركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة (قضية المحكمة الجنائية الدولية رقم AYZ/ELU1/2580)

قدمت شركة ناس إخطاراً بالتحكيم في المسألة المذكورة أعلاه في نوفمبر 2020، وتشمل المطالبات (1) فشل المدعى عليهم في تنفيذ حق شركة ناس الحصري في تقديم خدمات المناولة الأرضية في المطارات الأفغانية؛ (2) الإنهاء غير القانوني لاتفاقية الامتياز؛ (3) الاستيلاء على معدات وعمليات شركة ناس ومصادرتها؛ و(4) صرف ضمان التنفيذ بشكل غير قانوني. هذا، وتم تشكيل هيئة تحكيمية مؤلفة من الأستاذة الدكتور محمد س. عبد الوهاب ولورنس شور وكالين معوض (رئيسة)، وبعد جلسة استماع بشأن الأسس الموضوعية، أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ 16 ديسمبر 2022 لصالح شركة ناس ومنحتها تعويضات، بالإضافة إلى أتعاب المحاماة ومصاريف التحكيم، وذلك بقيمة 27.7 مليون دولار أمريكي تقريباً بالإضافة إلى فوائد عقب منح القرار والمترجمة سنوياً بمعدل ليبور. + 2%. هذا، ويقدم المستشار القانوني المستقل لشركة ناس المشورة للشركة بشأن تنفيذ قرار التحكيم من خلال الإجراءات التي بدأت مؤخراً أمام المحكمة العليا في المملكة المتحدة.

في انتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ والشكوك حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة بالاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

(4) تسهيل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك ب دولة الكويت بتسهيل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسهيل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً لصالح شركة جلوبال كليرنج، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسهيلها سابقاً، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف بالاستئناف رقم 1923 لسنة 2014 إداري/4، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكماً بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقمي 1480 و 1487 لسنة 2015. وبتاريخ 25 سبتمبر 2019 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 24 مايو 2021، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقية شركة جلوبال كليرنج في التعويض المطالب به.

وبتاريخ 11 مايو 2022، تم حسم هذا الموضوع نهائياً بصور هذا الحكم في الطعون أرقام 1480 و 1487 لسنة 2015 تمييز إداري/41 من محكمة التمييز، حيث قضت بإلزام الإدارة العامة للجمارك برد مبلغ قدره 5,561 ألف دينار كويتي لشركة جلوبال كليرنج من أصل مبلغ الكفالة المسيلة، وانتهت الطعون أعلاه فيما عدا ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف والذي قضى بإلزام المدعى عليه الثاني "مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته" بأن يؤدي إلى الشركة المدعية "شركة جلوبال كليرنج" مبلغاً مقداره 58,927 ألف دينار كويتي بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً على كلا المبلغين اعتباراً من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً.

قامت إدارة شركة جلوبال كليرنج بالدخول في مفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك حالياً من أجل تحقيق المصلحة الأفضل لمساهمي شركة جلوبال كليرنج، وبناء عليه، قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج عدم إدراج أي تعديلات في البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالحكم أعلاه بانتظار نتيجة هذه المفاوضات.

5) الدعاوى القضائية مع الإدارة العامة للجمارك - الاستئنافان أرقام 1927 و1933 لعام 2018

إضافة لذلك، وفيما يتعلق بالنزاعات القائمة بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك والتي كان هناك مطالبات من كلا الطرفين ضد بعضهما البعض فيما يتعلق بتطوير آليات المشروع بالمنافذ الجمركية، أقامت شركة جلوبال كليرنج القضية رقم 6/إداري/2014/760 ضد الإدارة العامة للجمارك بطلب ندب خبراء وزارة العدل للاطلاع على نظام الحاسب الآلي بالإدارة العامة للجمارك لبيان مقدار رسوم مناولة السيارات؛ ووجهت الإدارة العامة للجمارك دعوى فرعية بطلب التزام شركة جلوبال كليرنج بلانحة الأسعار المرفقة بالعدد.

كما أقامت الإدارة العامة للجمارك القضية رقم 6/إداري/2014/4242 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إنشاء صندوق تطوير آليات المشروع وأن تؤدي شركة جلوبال كليرنج للجمارك مبلغ 500 ألف دينار كويتي عن تطوير آليات المشروع بالمنافذ الجمركية بصفة دورية، وبإلزام الشركة أن تؤدي للإدارة العامة للجمارك مبلغاً قدره 21,242 ألف دينار كويتي عن الغرامات المستحقة على الشركة اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005، وأن تؤدي شركة جلوبال كليرنج للجمارك مبلغاً قدره 50 ألف دينار كويتي عن المخصص السنوي للصندوق.

كذلك أقامت الإدارة العامة للجمارك عدة دعاوى تم ضمها إلى القضايا المرفوعة من شركة جلوبال كليرنج وهذه القضايا هي علي النحو التالي:

القضية رقم 6/إداري/2014/4246 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 1,805 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من أغسطس 2006 حتى أغسطس 2011، وإلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 2,025 ألف دينار كويتي فروق مستحقة لأتعاب مدير المشروع عن الفترة من أغسطس 2011 حتى أغسطس 2014، وبإلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 42,991 ألف دينار كويتي عن الفروق المستحقة عليها اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005 نتيجة تخلفها عن سداد أتعاب مدير المشروع مع غرامة التأخير التراكمية بواقع 1% أسبوعياً، وبإلزام شركة جلوبال كليرنج بتوريد الدفعات الشهرية المستحقة لأتعاب مدير المشروع حتى نهاية العقد.

القضية رقم 6/إداري/2014/2738 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 5,853 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من تاريخ أغسطس 2006 إلى أكتوبر 2010 مع غرامة تأخير تراكمية والفوائد القانونية بنسبة 7% سنوياً والقضية رقم 6/إداري/2015/3276 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات طلباته في الدعوى رقم 6/إداري/2014/4242؛ والقضية رقم 6/إداري/2015/3280 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات الطلبات الواردة بالدعوى رقم 6/إداري/2014/4246.

وقد تم ضم جميع تلك القضايا إلى بعضها ليصدر فيهم جميعاً حكماً واحداً؛ وتاريخ 25 سبتمبر 2018، صدر الحكم برفض جميع الدعاوى.

طعن على الحكم كلا من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بموجب الاستئنافيين رقمي 1927 و2018/1933، إداري عقود وطعون أفراد/2. وتاريخ 26 سبتمبر 2022 حكمت المحكمة أولاً: بانتهاء الخصومة في الاستئناف الأول وألزمت الشركة المستأنفة المصروفات وعشرة دنانير مقابل تعاب المحاماة. ثانياً: بقبول الاستئناف الثاني شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه قضاءه في الطلبات من الأول حتى الرابع والقضاء مجدداً بإلزام الشركة المستأنف ضدها بإنشاء صندوق تطوير المشروع موضوع عقد المزايدة رقم أج/ش/م/2004/1/2005 موضوع التداوي وبأن تؤدي لجهة الإدارة المستأنفة مبلغ مقداره 12,443 ألف دينار كويتي، وبرفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك من طلبات.

قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقم 3995 لسنة 2022 تمييز إداري/1 وطلبت إلغاء الحكم ورفض الدعوى وضمنت الطعن طلباً بوقف التنفيذ حتى يتم البت في الطعن. كما قامت الإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم بموجب التمييز رقم 4023 لسنة 2022 تمييز إداري/1 وطلبت زيادة قيمة التعويض، وبجلسة 12 أبريل 2023 نظرت محكمة التمييز طلب وقف النفاذ وقررت بتلك الجلسة وقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في موضوع الطعن، وقد قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج (بعد استشارة المستشار القانوني للشركة الزميلة) عدم تسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة انتظاراً للحكم النهائي من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الشركة الزميلة طرف في العديد من المطالبات والدعاوى القضائية العرضية. هذا ويرى المستشار القانوني للشركة الزميلة بأن هذه الأمور لن يكون لها أي تأثير جوهري سلبي على البيانات المالية المجمعة.

6) قضية كورك

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسبند") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ("اتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الإعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، بإخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة البالغ أكثر من 380 مليون دولار أمريكي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضا المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم المقدم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017، حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018.

تم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. قامت المحكمة بتقسيم الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، و قدمت الشركة الزميلة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت الشركة الزميلة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و 25 أبريل 2019. بتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي وخلصت فيه إلى أن لديها ولاية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات الشركة الزميلة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي تختص بها الولاية القضائية للمحكمة. وقد تقدمت المدعى عليها بمذكرة دفاع بتاريخ 13 مارس 2020. وقد تم تقديم رد الشركة الزميلة على مذكرة المدعى عليها بتاريخ 17 يوليو 2020. فيما انعقدت الجلسات للبت في أساس الدعوى في شهر أكتوبر 2020 وتم تقديم المذكرات الختامية في شهر نوفمبر 2020.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات الشركة الزميلة وقررت إلزام الشركة الزميلة بمصاريف التحكيم بقيمة حوالي 5 ملايين دولار أمريكي لصالح المدعى عليها. بتاريخ 28 مايو 2021، تقدمت الشركة الزميلة بطلب إلغاء القرار لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وقد سجل الطلب بتاريخ 4 يونيو 2021. بتاريخ 22 سبتمبر 2021، قام مركز تسوية منازعات الاستثمار بتشكيل لجنة للفصل في طلب الشركة الزميلة لإلغاء القرار. وقد اجتمعت اللجنة في 22 نوفمبر 2021 وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً للإجراءات في 24 نوفمبر 2021، ووفقاً للجدول الزمني الإجرائي، قدمت الشركة الزميلة مذكرتها في 22 ديسمبر 2021 وقامت جمهورية العراق بتقديم مذكرة دفاعها في 22 أبريل 2022. وانعقدت جلسات المحكمة في 15 و 16 نوفمبر 2022. ومن المتوقع الآن أن تناقش اللجنة وتصدر قرارها النهائي بشأن الإلغاء في غضون بضعة أشهر. وفي 8 فبراير 2024، أصدرت اللجنة قرارها الذي ألغت بموجبه الحكم الأساسي جزئياً على سند أن المحكمة أخطأت في الحكم بشأن مطالبة أجيليبي بالتنفيذ، وبالتالي ارتكبت خطأ قابلاً للإبطال. وعليه، ستقوم الشركة الزميلة بإعادة تقديم مطالبات جديدة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق.

هذا، وفي سياق منفصل، بتاريخ 31 مايو 2021، تقدمت شركة الكازار كابيتال المحدودة ("الكازار")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، بدعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان، وهي وحدة سياسية تابعة لحكومة العراق، وذلك سندا لبند ضمان سيادي وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركة الزميلة. وبتاريخ 24 يناير 2022، رفضت المحكمة الكلية مطالبات شركة الكازار على سند أنه، ومن بين أسباب أخرى، لم تتمكن شركة الكازار من إثبات أنها منحت قرضاً بقيمة 250 مليون دولار أمريكي إلى كورك والذي كانت تسعى بشأنه للحصول على تعويضات بموجب الضمان السيادي. وبتاريخ 16 فبراير 2022، استأنفت شركة الكازار الحكم أمام محكمة الاستئناف الكويتية، وبتاريخ 19 أبريل 2022، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح شركة الكازار بمنحها تعويضات بقيمة 490 مليون دولار أمريكي ("الحكم الكويتي") ضد حكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى فائدة سنوية قدرها 7٪ حتى تاريخ الدفع الفعلي. وفي 2 مايو 2023، أصدرت محكمة التمييز الكويتية قراراً بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف الكويتية، وذلك بانتظار الفصل في النزاع، وفي 30 يناير 2024، رفضت محكمة التمييز الكويتية استئناف حكومة إقليم كردستان وأيدت الحكم الكويتي. وعليه، ستسعى الشركة الزميلة الآن إلى تنفيذ الحكم الكويتي ضد حكومة إقليم كردستان.

في 24 فبراير 2023، بدأت كورك تيليكوم إجراءات تحكيمية ضد شركة الكازار، سعياً لإصدار أمر قضائي دائم يمنعها من تنفيذ الحكم الكويتي ضد حكومة إقليم كردستان في الكويت ودولياً. هذا، وتدعي كورك تيليكوم أن الحصول على الحكم الكويتي وتنفيذه هو مخالف لسند إخلاء طرف الذي أبرمته شركة الكازار في عام 2011، والذي كانت الأخيرة قد أخلت بموجبه التزامات كورك تيليكوم في اتفاقية القرض القابل للتحويل. وتسعى كورك تيليكوم أيضاً إلى الحصول على إدلاءات مختلفة، بما في ذلك إدلاءات بأن شركة الكازار خالفت العقد وأن كورك تيليكوم ليست مسؤولة بموجب اتفاقية القرض القابل للتحويل، وأشارت كورك تيليكوم أيضاً إلى أنها ستتقدم بطلب إلى المحكمة (فور تشكيلها) لإصدار أمر قضائي وقتي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي، في انتظار إصدار قرار نهائي في التحكيم، علماً بأن التحكيم ما زال في مراحله المبكرة. وتقدمت كورك تيليكوم بطلب تحكيم إلى سكرتارية غرفة التجارة الدولية في 24 فبراير 2023، وتم إعلانه الي شركة الكازار في 15 مارس 2023، وردت شركة الكازار على طلب التحكيم ("الرد") بتاريخ 15 مايو 2023. تم تشكيل الهيئة التحكيمية في 23 يوليو 2023. قدمت كورك تيليكوم صحيفة دعواها بتاريخ 18 أكتوبر 2023، وقدمت شركة الكازار طلب ضمان لتغطية التكاليف في 20 أكتوبر 2023 مع طلب وقف التنفيذ في 23 أكتوبر 2023. بتاريخ 21 ديسمبر 2023، منحت المحكمة شركة الكازار ضماناً لتغطية التكاليف، لكنها رفضت طلب وقف التنفيذ. وطلب من كورك دفع مبلغ 1.35 مليون دولار أمريكي بحلول 18 يناير 2024، لكنها تقاعست عن القيام بذلك. وبالتالي تم وقف الإجراءات تلقائياً وجرى تعليق الجدول الزمني للإجراءات.

هذا، وقبل تقديم طلب التحكيم سنداً لسند الإخلاء، تقدمت كورك تيليكوم بطلب إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي للحصول على أمر قضائي وقتي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي لحين تشكيل هيئة التحكيم في تحكيم الإخلاء وتحديد ما طلب مماثل للأمر القضائي الوقتي ("طلب الأمر الوقتي"). وتم تقديم طلب الأمر الوقتي في 20 يناير 2023 وأقرت شركة الكازار بإعلانها الطلب المذكور في 17 فبراير 2023، وبعد أن قدم الطرفان الأدلة والحجج الرئيسية، عُقدت جلسة الاستماع في طلب الأمر الوقتي بتاريخ 22 مارس 2023. وفي 13 يونيو 2023، رفضت محكمة مركز دبي المالي العالمي طلب الأمر الوقتي ومن ثم، أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 26 يونيو 2023 أسباباً مكتوبة لرفض طلب الأمر الوقتي. هذا، وجرى منح شركة الكازار تكاليف طلب الأمر الوقتي وهي تمضي الآن في إجراء تقييم تفصيلي لتكاليفها.

نظراً لأن النزاع لا يزال معلقاً دون حل قانوني وعدم التوصل إلى قرار نهائي، فلا يمكن تقييم الأثر المالي لنتائج هذه القضية.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكوم، قامت شركة تيليكوم العراق المحدودة ("شركة تيليكوم العراق") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية:

• التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين

في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات التحكيم ضد شركة كورك الدولية (الإدارة) المحدودة ("كورك الدولية") والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات.

وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018، وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكوم العراق طلباً معدلاً لطلب التحكيم في 15 يناير 2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقدمت شركة تيليكوم العراق مذكرة مطالبته بتاريخ 28 أغسطس 2019. وقدمت شركة كورك الدولية مذكرة دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020. وفي 10 يوليو 2020، أوقفت شركة تيليكوم العراق الإجراءات دون المساس بأصل الحق المدعي به.

وقد تم الشروع في إجراءات جديدة مع مطالبات مماثلة رفعتها شركة تيليكوم العراق نيابة عن نفسها وبالنيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم، ضد كورك الدولية والسيد سروان صابر مصطفى، وفي 25 أغسطس 2020، قدمت شركة تيليكوم العراق طلبها الثاني المعدل (والحالي) للتحكيم عن نفسها وباسم نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة. هذا، وتم تشكيل هيئة التحكيم وتم تقديم طلب شركة تيليكوم العراق للسير بمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكوم في ديسمبر 2020.

وقد عقدت المحكمة جلسة أولية في فبراير 2021، للفصل في طلب شركة تيليكوم العراق لمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج (بما في ذلك ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في مثل هذا الطلب). وبموجب أمر مؤرخ في 16 مارس 2021 منحت المحكمة شركة تيليكوم العراق إذناً لتقديم معظم الطلبات الفرعية محل الخلاف وبتاريخ 23 أبريل 2021 قدمت الشركة المذكورة صحيفة الدعوى بشأن الأسس الموضوعية للمطالبة. ويعقد الطرفان جلسات استماع بشأن أساس الدعوى في الفترة ما بين 8 و16 مايو 2022. وتم عقد جلسات المحكمة بتاريخ 2 و3 أغسطس 2022. بتاريخ 20 مارس 2023، أصدرت المحكمة حكمها واستجابت لكامل مطالبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن المدعى عليهم انخرطوا في مخطط متعمد "الرشوة وإفساد مسؤولين" تابعين للجهة التنظيمية في قطاع اتصالات العراق من أجل الحصول على قرار خاطئ بمصادرة ملكية شركتي عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة في كورك تيليكوم. كما استجابت المحكمة لطلبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن سيروان صابر مصطفى بارزاني قد خالف التزاماته الائتمانية من خلال الانخراط في أعمال متعددة من التعاقد مع الذات وسوء السلوك، مما تسبب في ضرر للمدعين.

وأمرت المحكمة المدعى عليهم، مجتمعين ومنفردين، بدفع مبلغ إجمالي قدره 1.65 مليار دولار أمريكي كتعويضات ومصاريف قانونية، بالإضافة إلى الفوائد، ويستحق مبلغ 1.329 مليار دولار لشركة انترناشونال هولدينج المحدودة، فيما يستحق مبلغ 318.7 مليون دولار أمريكي لشركة عراق تيليكوم المحدودة.

بتاريخ 10 أبريل 2023، تم تقديم طلب للاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم، ووافقت محكمة مركز دبي المالي العالمي على ذلك في 13 أبريل 2023 ("قرار التنفيذ"). هذا، ويقتضي إعلان قرار التنفيذ قبل أن يصبح قابلاً للتنفيذ. وفي 14 أبريل 2023، تم تقديم طلب للحصول على إذن لإعلان المدعى عليهم بقرار التنفيذ وبمستندات محكمة مركز دبي المالي العالمي ذات الصلة وذلك بوسائل بديلة، وتمت الموافقة على هذا الطلب من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي في 2 مايو 2023. وفي 14 أبريل 2023، قدمت شركة عراق تيليكوم المحدودة طلباً للحصول على إذن لتنفيذ قرار التحكيم وقرار التنفيذ لصالح ونيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، وتمت الاستجابة لهذا الطلب في 12 مايو 2023.

في 28 أبريل 2023، تقدمت شركة عراق تيليكوم المحدودة بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي لاستصدار قرار بتجميد عالمي ضد السيد بارزاني بقيمة المبلغ المدين به شخصياً لشركة عراق تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة سندا للحكم الصادر بشأن اتفاقية المساهمين (أي حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي). هذا، وعقدت جلسة رجائية (ex parte) في 11 مايو 2023 وتم إصدار أمر التجميد في 12 مايو 2023، وتم إعلان السيد بارزاني بأمر التجميد حيث أعرب عن استعداده للامتثال له، وقدم الإفصاح عن الأصول عبر إفادة خطية وما زال الطرفان يجريان مراسلات مستمرة بشأن مدى إفصاح السيد بارزاني وامتثاله لأمر التجميد، وبإمكان شركة عراق تيليكوم المحدودة التقدم إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي للحصول على أمر لمزيد من الإفصاح، أو استجواب السيد بارزاني، حسب الضرورة.

في 24 مايو 2023، تقدمت كورك والسيد بارزاني بطلب لتعليق نفاذ قرار التنفيذ في انتظار الفصل في طلب الطعن بحكم التحكيم (المعروف أدناه) ("طلب وقف النفاذ")، واستجابات المحكمة للطلب في 31 مايو 2023 قبل أن تعود وتقرر إلغاءه في 2 يونيو 2023 وطلبت تعيين جلسة استماع بشأن طلب وقف النفاذ، والذي جرى تعيينها في 25 يوليو 2023. ثم وافق الطرفان على سحب طلب وقف النفاذ، بشرط أن تتعهد شركة تيليكوم العراق بعدم تنفيذ قرار التنفيذ أمام مركز دبي المالي العالمي لحين الفصل بطلب الطعن بحكم التحكيم من قبل المحكمة الابتدائية في مركز دبي المالي العالمي. هذا، وتم تثبيت هذا الاتفاق بموجب أمر موافقة، وتم شطب جلسة 25 يوليو 2023.

في 20 يونيو 2023، تقدمت كورك والسيد بارزاني بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي لإلغاء الحكم الصادر بشأن اتفاقية المساهمين، وبخصوص هذا الطلب، قدمت شركة عراق تيليكوم المحدودة أدلة رداً على طلب كورك والسيد بارزاني في 15 سبتمبر 2023، فيما قدمت كورك والسيد بارزاني أدلتهم الواقعية في 20 أكتوبر 2023. هذا، وسيقدم الخبراء المعيّنين من قبل الطرفين تقاريرهم المشتركة في 24 نوفمبر 2023، ومن المقرر انعقاد جلسة منتهية ثلاثاً أيام في الأسبوع الذي يبدأ في 19 فبراير 2024.

وحيث إن إدارة الشركة الزميلة بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات إنفاذ القانون وحالات عدم اليقين حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تنتظر إدارة الشركة الزميلة في أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

● التحكيم بشأن اتفاقية الحقوق التبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان: إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ك. وشركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة

يتعلق هذا النزاع بالاحتيايل المزعوم المدير من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكوم بمعرفة وتعاون من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية الحقوق التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكوم. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابلة بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن الطلبات الواردة بدعوى التعويض المقابلة عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالقت سمعتهم ووضعهم. تم إيداع رد ودعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابلة بتاريخ 8 نوفمبر 2018. قدم رد شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تشكيل هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 علماً أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكوم العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019، فيما قدمت مذكرات دفاع المدعى عليهم بتاريخ 21 فبراير 2020، وقامت شركة تيليكوم العراق بالرد بتاريخ 22 يوليو 2020. تم تقديم مذكرة رد من قبل بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ك. والرد على الدفاع على الدعوى المقابلة ومذكرة شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بالمطالبة بالتعويض في 23 أكتوبر 2020. وعقدت جلسات الاستماع في فبراير 2021.

في 24 سبتمبر 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها بسماع مطالبة شركة عراق تيليكوم لإلغاء وإبطال اتفاقية الحقوق التبعية المتعلقة بالقرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي الذي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى كورك تيليكوم. اتفقت هيئة التحكيم مع عراق تيليكوم بأن جميع المدعى عليهم، بما في ذلك بنك انتركونتيننتال لبنان، قد تورطوا في احتيايل متعمد ضد شركة عراق تيليكوم، وتم رفض كامل الدعاوى الفرعية المقدمة من المدعى عليهم بالإضافة إلى إبطال اتفاقية الحقوق التبعية، فضلاً عن منح شركة عراق تيليكوم حق الحصول على رسوم قانونية بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي التي جرى تحصيلها بتاريخ 18 مايو 2023.

وفي ضوء هذا القرار، قدمت شركة عراق تيليكون بتاريخ 12 نوفمبر 2021 طلب تحكيم ضد كورك تيليكون بهدف تنفيذ مطالبتها بالديون التي تزيد عن 285 مليون دولار أمريكي (بالإضافة الى الفوائد القانونية) بحيث أصبح مجموعة قيمة المطالبة تقريباً مبلغ 1 مليار دولار أمريكي ضد شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، بصفتها مديناً، وشركة كورك تيليكون، بصفتها الكفيل. قدمت كورك تيليكون ردها في 24 يناير 2022. وبتاريخ 17 يونيو 2022، قدمت شركة كورك تيليكون طلباً لوقف الإجراءات في انتظار الفصل في طلبها أمام المحاكم اللبنانية لإلغاء قرار التحكيم الذي يبطل اتفاقية الحقوق التعبوية، وفي 1 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكون ردها على طلب كورك تيليكون بوقف الإجراءات. في 15 يوليو 2022، قدمت كورك تيليكون ردها لدعم اقتراحها بوقف الإجراءات، وبتاريخ 29 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكون مذكرة تعقيبية رداً على طلب كورك تيليكون بوقف الإجراءات. وكانت جلسة طلب وقف الإجراءات بتاريخ 17 أغسطس 2022 وتم رفض طلب وقف إجراءات كورك تيليكون من قبل هيئة التحكيم بتاريخ 22 أغسطس 2022.

وصدر الأمر الإجرائي الأول في 9 سبتمبر 2022. قدمت شركة عراق تيليكون صحيفة دعواها في 9 سبتمبر 2022 وقدمت شركة عراق تيليكون دفاعها بتاريخ 18 نوفمبر 2022 ومرحلة الإفصاح في 20 يناير 2023. تم تقديم مذكرة الرد الخاص بشركة عراق تيليكون في 3 مارس 2023. وبتاريخ 5 مايو 2023 تم تقديم مذكرة كورك التعبوية، وعقدت جلسة النظر بالموضوع في يونيو 2023، وبعد ذلك تم تحديد جلسات في 26 و 27 سبتمبر 2023. ويجري الطرفان مناقشات بشأن تعديل الاختصاصات والخطوات الإجرائية التي تلي ومن المحتمل أن تكون هناك جولة أخرى من استفسارات المحكمة يتبعها اختتام المذكرات. ومن المرجح أن تنتهي الإجراءات في ديسمبر 2023.

هذا، وبتاريخ 13 ديسمبر 2021 قدمت شركة تيليكون العراق طلب تحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان للمطالبة بتعويض عن الاحتيال الذي تم الفصل فيه في إجراءات التحكيم السابقة، هذا، وتم تقديم رد بنك انتركونتيننتال لبنان في 7 أبريل 2022 علماً بأن هيئة التحكيم قد تشكلت بتاريخ 10 أغسطس 2022، وعقدت هيئة التحكيم مؤتمر إدارة القضية في التحكيم بتاريخ 3 نوفمبر 2022، وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً في 5 ديسمبر 2022. ووفقاً للجدول الزمني، قدمت شركة تيليكون العراق صحيفة دعواها في 9 ديسمبر 2022، فيما قدم بنك انتركونتيننتال لبنان مذكرة دفاعه بتاريخ 24 مارس 2023.

وفي 1 يونيو 2023، أصدرت محكمة استئناف بيروت قرارها بشأن طعن بنك انتركونتيننتال لبنان بقرار التحكيم الأولي بشأن تحكيم بنك انتركونتيننتال لبنان، وقررت المحكمة إلغاء الحكم، ("قرار الإلغاء"). هذا، وقدمت شركة تيليكون العراق طعناً بالتمييز أمام محكمة التمييز اللبنانية. ولاحقاً بتاريخ 7 يوليو 2023 وعقب صدور قرار الإلغاء تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب لوقف الإجراءات، أو تعديل الجدول الزمني الإجرائي. وفي نفس التاريخ، تقدم بنك انتركونتيننتال لبنان بطلب لرد مطالبات شركة تيليكون العراق، هذا، ووافقت المحكمة على وقف الإجراءات لحين البت في طلبات شركة تيليكون العراق أمام محكمة التمييز اللبنانية بوقف مفاعيل قرار الإلغاء. وفي 18 أكتوبر 2023، أصدرت محكمة التمييز اللبنانية قراراً بوقف تنفيذ قرار الإلغاء. إن الطعن على قرار محكمة التمييز في بيروت ما زال معلقاً حالياً، وقد أشار الطرفان إلى أنه ليس لديهما اعتراض على الإبقاء على الوقف في انتظار صدور نتيجة الطعن.

• مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكون العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد ريمون زينه رحمه. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم بالإضافة إلى عدد من حالات التعاقد مع الذات. وتم إعلانه إعلاناً صحيفياً في الدعوى CFI-019-2018 في لبنان بتاريخ 6 فبراير 2020 وصدرت شهادة بالإعلان من محكمة مركز دبي المالي العالمي في 13 فبراير 2020.

منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 11 مايو 2020 الإذن لشركة تيليكون العراق لتقديم مطالبة فرعية من قبل شركة انترناشونال هولدينج ونياية عنها ضد السيد رحمة، بشرط أن تقدم شركة تيليكون العراق جدول بالخطأ والضرر والعلاقة السببية (الأمر الذي حصل). هذا، وبُذلت جهود لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الحديثة الأخرى عبر الإعلان بالطرق الدبلوماسية، لكنها باءت بالفشل في نهاية الأمر. ووفقاً لأوامر المحكمة، يجب إعلان جدول الجزئيات قبل اتخاذ خطوات أخرى في الإجراءات، وعليه، تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب للحصول على إذن وحصلت في 17 يونيو 2021 على إذن لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الأخرى بوسائل بديلة (كالبريد الإلكتروني والبريد السريع لمختلف الشركات التابعة للسيد رحمة). هذا، وقد تم الإعلان بالطرق البديلة، وعليه، بتاريخ 16 ديسمبر 2021، صدر حكماً ضد السيد رحمة بمبلغ 71.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة الى الفوائد والمصاريف. وبتاريخ 27 ديسمبر 2021، منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي إذناً بإعلان السيد رحمة بالحكم بموجب طريق بديل، علماً بأن مهمة الإعلان بالطرق الاستثنائية قد حصلت وشركة تيليكون العراق هي الآن في طور تنفيذ الحكم بالإضافة إلى المصاريف. في 1 يناير 2023، تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب للحصول على أمر قضائي (حجز تحفظي) أمام المحاكم اللبنانية فيما يتعلق ببعض أصول السيد رحمة، وفي 25 يناير 2023، تم إصدار أمر قضائي بحجز 26 عقاراً يملكها السيد رحمة في مناطق مختلفة بالإضافة إلى أسهمه في 24 شركة، ويشمل الحجز التحفظي الأرباح التي تحققها تلك الشركات. هذا، وبعد استكمال خطوات الإعلان، انتقلت إجراءات التنفيذ إلى مرحلة المزاود التي تجري بإدارة المحكمة لبيع الأصول بالمزاود العلني. غير أن إجراءات التنفيذ قد توقفت لأن السيد رحمة استأنف أمام محكمة الاستئناف قرار المحكمة الابتدائية اللبنانية بمنح الإذن لشركة تيليكون العراق بتنفيذ الحكم الغيابي. وفي انتظار البت في استئناف السيد رحمة، جرى وقف التنفيذ مؤقتاً بقوة القانون، علماً بأن شركة تيليكون العراق بصدد صياغة دفاع مفصل ضد استئناف السيد رحمة والذي سيتم تقديمه قريباً.

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الزميلة) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكوم بشأن إخلال كورك تيليكوم في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتهما بالكامل والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت الشركة الزميلة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكوم. وكجزء من إجراءات التنفيذ، سعت شركة مودرن العالمية إلى الحصول على إذن لإعلان كورك تيليكوم بطريقة بديلة وعقدت جلسة استماع أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي للنظر بأمر الإعلان بطريقة بديلة وذلك بتاريخ 9 فبراير 2021. أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي حكمها في 9 مايو 2021، والذي بموجبه فازت شركة مودرن العالمية بالاستئناف، وبناءً عليه، الشركة الآن بصدد اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ الحكم الصادر بقيمة 5 مليون دولار أمريكي ضد شركة كورك في الإمارات العربية المتحدة والعراق. وبشهر أبريل 2022، تم الحصول على مبلغ يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي من بعض أصول كورك في الإمارات العربية المتحدة. لا تزال جهود التنفيذ مستمرة.

ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكوم، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الذي يحمل فائدة كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022، وبالتالي تم إدراج الاستثمار بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 111,639 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 111,263 ألف دينار كويتي).

(7) دعاوى قضائية أخرى

(1) أصدرت وزارة المالية قراراً بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاؤها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها أيضاً لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنَت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضاً لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى تاريخه وقامت الشركة الزميلة باتخاذ مخصصات احتياطية لهذه الدعوى في سنوات سابقة بالمبلغ الكامل، ولا يزال المبلغ مستحقاً.

(2) قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقل للمطالبة بقيمة الإيجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسام في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الاستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقل متضامين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الزميلة. وقد قامت الشركة الزميلة باستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقل بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظوراً أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

(3) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وبتاريخ 16 فبراير 2023، صدر قرار إداري من وزارة المالية بإخلاء الشركة الزميلة من مشروع الوجهة البحرية – المرحلة الثالثة "سوق شرق" وبتاريخ 2 مارس 2023 أرسلت وزارة المالية إنذاراً إلى الشركة الزميلة بتسليم سوق شرق وذلك قبل 6 مارس 2023 وفي حالة الإمتناع ستقوم الوزارة بتنفيذ قرار الإخلاء الإداري بالقوة الجبرية وبتاريخ 7 مارس 2023 قامت الوزارة بإخلاء الشركة الزميلة من سوق شرق بالقوة الجبرية.

قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 13033 لسنة 2022 تجاري مدني كلي حكومة/5 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية، وبتاريخ 23 مارس 2023، قضت محكمة أول درجة دائرة تجاري مدني كلي حكومة/5 بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى دائرة إداري كلي/10 وبتاريخ 4 مايو 2023 تم شطب الدعوى، وقد استأنفت الشركة الزميلة علي هذا الحكم وبتاريخ 10 سبتمبر 2023 تم الحكم بعدم جواز الاستئناف. وبتاريخ 12 نوفمبر 2023 سجلت قضية في دائرة تمييز تجاري برقم 2023/4875 ولم تحدد جلسة بالتمييز حتى تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 1158 لسنة 2023 إداري/10 وموضوعها إلغاء القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 وبتاريخ 24 أغسطس 2023 تم رفض الدعوى. وبتاريخ 6 فبراير 2024 قضت محكمة الاستئناف بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وسوف تقوم الشركة الزميلة بالطعن علي هذا الحكم بالتمييز خلال المواعيد القانونية.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 4917 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/24 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية وقد تم الحكم بتاريخ 28 فبراير 2024 بعدم الاختصاص والإحالة للدائري/11 وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 24 أبريل 2024.

علماً بأن الشركة الزميلة قامت بدفع القيمة الاجارية لوزارة المالية مقدماً حتى تاريخ مارس 2024.

(4) بتاريخ 27 أبريل 2023 قامت وزارة المالية بتسييل الكفالة الصادرة من بنك الكويت الوطني بمبلغ قدره 2,320,595.880 دينار كويتي "اثان مليون وثلاثمائة وعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة وتسعون ديناراً وثمانمائة وثمانون فلساً" لصالح وزارة المالية والتي تم إصدارها بناءً على طلب الشركة وذلك لضمان قيام الشركة بأعمال تصميم وإنشاء وإدارة مرفق "مشروع الواجهة البحرية - المرحلة الثالثة" - سوق شرق - ولما كانت الشركة قد قامت بأعمال الصيانة كاملة وفق شروط العقد سالف الذكر، واستمر ذلك إلى أن استولت وزارة المالية على المشروع بتاريخ 7 مارس 2023؛ ولما كانت الوزارة المذكورة قد قامت بتسييل الكفالة مخالفة للمادة رقم 16 من العقد سالف الذكر والاستيلاء على قيمتها فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم 3674 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة والمحدد لها جلسة بتاريخ 12 ديسمبر 2023- طالبة فيها الحكم بإلزام وزارة المالية برد قيمة الكفالة والفوائد القانونية بواقع 7% من تاريخ تسييل الكفالة وحتى تمام السداد، ومن ثم قامت الشركة الزميلة بتسجيل قيمة الكفالة ذم مدينة تحت التحصيل القضائي بموجب الدعوى سالفه الذكر.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائياً من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة حتى تاريخ التقرير.

9. عقارات استثمارية

| 2022 | 2023 | |
|-----------|-------------|-------------------------------------|
| 9,802,142 | 9,363,369 | الرصيد في بداية السنة |
| (425,000) | (712,764) | استيعادات (*) |
| (51,735) | (301,095) | التغير في القيمة العادلة |
| - | (3,210,000) | المحول إلى طرف ذي صلة (إيضاح 4 - ب) |
| 37,962 | 3,447 | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 9,363,369 | 5,142,957 | الرصيد في نهاية السنة |

(*) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت إدارة المجموعة ببيع عقار استثماري بقيمة دفترية 712,764 دينار كويتي مقابل مبلغ نقدي بقيمة 522,561 دينار كويتي، تم تحصيله نقداً خلال السنة الحالية. نتج عن البيع خسارة بمبلغ 190,203 دينار كويتي تم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

كما في 31 ديسمبر 2023، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 5,142,957 دينار كويتي (2022: 5,440,605 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مرابحات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات قام بها مقيمين خارجيين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في الجدول التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية.

2023

| فئة العقار الاستثماري أراضي ومباني | أساس التقييم مبيعات السوق المقارنة | المستوى الثاني 5,142,957 |
|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|
|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|

2022

| فئة العقار الاستثماري أراضي ومباني | أساس التقييم مبيعات السوق المقارنة | المستوى الثاني 9,363,369 |
|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|
|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

10. ممتلكات وعقارات ومعدات

| المجموع | أعمال رأسمالية تحت التنفيذ | آلات ومعدات | سيارات | أثاث وتركيبات | تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر | مباني مقامة على أراضي مستأجرة | مباني مقامة على أراضي ملك حر | أراضي ملك حر | التكلفة: |
|--|----------------------------|-------------------|------------------|-------------------|-------------------------------|-------------------------------|------------------------------|-------------------|------------------------------|
| 193,328,901 | 3,786,256 | 22,114,955 | 2,469,319 | 16,407,045 | 10,899,810 | 46,616,564 | 27,143,621 | 63,891,331 | في 1 يناير 2023 |
| 4,786,734 | (520,094) | 814,574 | 10,014 | 538,160 | 799,547 | 3,085,724 | 58,809 | - | إضافات |
| (3,214,554) | (905,000) | (329,538) | (204,557) | (489,031) | (394,374) | (652,157) | (3,909) | (235,988) | استبعادات |
| (292,780) | - | (31,473) | (1,247) | (26,413) | (2,860) | (23,006) | 16,675 | (224,456) | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 194,608,301 | 2,361,162 | 22,568,518 | 2,273,529 | 16,429,761 | 11,302,123 | 49,027,125 | 27,215,196 | 63,430,887 | في 31 ديسمبر 2023 |
| الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة: | | | | | | | | | |
| 86,894,346 | 585,094 | 19,627,165 | 2,360,481 | 15,324,509 | 9,912,490 | 23,610,914 | 15,473,693 | - | في 1 يناير 2023 |
| 3,324,581 | - | 901,642 | 13,965 | 407,763 | 435,530 | 1,034,728 | 530,953 | - | المحمل خلال السنة |
| (1,357,118) | - | (318,404) | (204,542) | (389,501) | (350,877) | (93,794) | - | - | المتعلق بالاستبعادات |
| 1,146,694 | - | - | - | - | - | 1,146,694 | - | - | خسائر الإنخفاض في القيمة (*) |
| (435,562) | - | (90,444) | (1,221) | (124,054) | (51,716) | (170,024) | 1,897 | - | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 89,572,941 | 585,094 | 20,119,959 | 2,168,683 | 15,218,717 | 9,945,427 | 25,528,518 | 16,006,543 | - | في 31 ديسمبر 2023 |
| 105,035,360 | 1,776,068 | 2,448,559 | 104,846 | 1,211,044 | 1,356,696 | 23,498,607 | 11,208,653 | 63,430,887 | صافي القيمة الدفترية: |
| 106,434,555 | 3,201,162 | 2,487,790 | 108,838 | 1,082,536 | 987,320 | 23,005,650 | 11,669,928 | 63,891,331 | في 31 ديسمبر 2023 |
| | | | | | | | | | في 31 ديسمبر 2022 |

(*) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت إدارة المجموعة بتقييم احتمالية عدم تجديد بعض عقود الإيجار المتعلقة ببند مباني مقامة على أراضي مستأجرة، وقدرت أنه من المرجح عدم تجديد بعض عقود الإيجار، وبالتالي تم احتساب خسائر إنخفاض في قيمة المباني المقامة على أراضي مستأجرة بمبلغ 1,146,694 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023.

- خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت إدارة المجموعة بالانتهاء من الاجراءات القانونية اللازمة لنقل ملكية أرض كائنة بالمنطقة الحرة - دولة الكويت، كانت قد تعاقدت المجموعة على بيعها بتاريخ 26 مارس 2017، مقابل مبلغ نقدي بقيمة 2,200,000 دينار كويتي، تم تحصيله خلال السنوات السابقة وتسجيله ضمن الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى لحين نقل ملكية الأرض للمشتري وفقاً لإتفاقيات البيع. وعليه، قامت إدارة المجموعة خلال السنة بإقفال القيمة الدفترية للأرض البالغة 500,000 دينار كويتي مقابل الرصيد الدائن لمقابل البيع وتسجيل الربح الناتج عن البيع البالغ 1,700,000 دينار كويتي، بالإضافة إلى مخصص لم يعد له ضرورة بمبلغ 479,993 دينار كويتي تم احتسابه سابقاً عن قيمة الأرض وتم عكسه لإنتفاء الغرض منه (إيضاح 12 - ب)، ليصبح صافي الربح من عملية البيع مبلغ 2,179,993 دينار كويتي تم إدراجه في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية.

- كما في 31 ديسمبر 2023، توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 72,425,358 دينار كويتي (2022: 73,644,764 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و13).

- تقوم إدارة المجموعة بتقييم أراضي ملك حر ومباني مرة واحدة كل ثلاث سنوات وآخرها كما في 31 ديسمبر 2021، والتي تم التوصل إليها بناءً على تقييمات من قبل مقيمين خارجيين، باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة وبلغت 75,775,670 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| المجموع | أعمال رأسمالية تحت التنفيذ | آلات ومعدات | سيارات | أثاث وتركيبات | تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر | مباني مقامة على أراضي مستأجرة | مباني مقامة على أراضي ملك حر | أراضي ملك حر | التكلفة: |
|-------------|-------------------------------|-------------|-----------|---------------|----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|--------------|--|
| 191,717,913 | 1,687,540 | 21,834,929 | 2,623,164 | 16,388,883 | 11,101,503 | 47,359,186 | 26,960,033 | 63,762,675 | في 1 يناير 2022 |
| 3,644,054 | 2,098,716 | 440,973 | 14,622 | 375,573 | 325,308 | 371,446 | 17,416 | - | إضافات |
| (1,605,616) | - | (79,817) | (168,252) | (92,550) | (20,761) | (1,244,236) | - | - | استبعادات |
| (1,186,900) | - | (224,717) | (3,204) | (355,530) | (566,228) | (37,221) | - | - | المشطوب |
| 759,450 | - | 143,587 | 2,989 | 90,669 | 59,988 | 167,389 | 166,172 | 128,656 | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 193,328,901 | 3,786,256 | 22,114,955 | 2,469,319 | 16,407,045 | 10,899,810 | 46,616,564 | 27,143,621 | 63,891,331 | في 31 ديسمبر 2022 |
| | | | | | | | | | الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة: |
| 85,595,866 | 585,094 | 18,902,820 | 2,512,744 | 15,304,344 | 10,110,051 | 23,233,775 | 14,947,038 | - | في 1 يناير 2022 |
| 2,978,945 | - | 880,706 | 14,742 | 379,847 | 354,723 | 815,978 | 532,949 | - | المحمل خلال السنة |
| (879,079) | - | (79,118) | (171,827) | (91,668) | (12,015) | (524,451) | - | - | المتعلق بالاستبعادات |
| (1,127,104) | - | (203,190) | (3,204) | (353,206) | (566,063) | (1,441) | - | - | المشطوب |
| 325,718 | - | 125,947 | 8,026 | 85,192 | 25,794 | 87,053 | (6,294) | - | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 86,894,346 | 585,094 | 19,627,165 | 2,360,481 | 15,324,509 | 9,912,490 | 23,610,914 | 15,473,693 | - | في 31 ديسمبر 2022 |
| | | | | | | | | | صافي القيمة الدفترية: |
| 106,434,555 | 3,201,162 | 2,487,790 | 108,838 | 1,082,536 | 987,320 | 23,005,650 | 11,669,928 | 63,891,331 | في 31 ديسمبر 2022 |
| 106,122,047 | 1,102,446 | 2,932,109 | 110,420 | 1,084,539 | 991,452 | 24,125,411 | 12,012,995 | 63,762,675 | في 31 ديسمبر 2021 |

11. تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوحة للمجموعة من بنوك محلية وأجنبية، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لبعض شركات المجموعة وحوالة حق على إيرادات بعض العقود و رهن بعض موجودات المجموعة وبيانها كما يلي:

| 2022 | 2023 | بيان الرهن | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل |
|-------------|------------|-----------------------------------|---|
| 6,445,618 | 4,646,293 | أسهم ملكية | الشامل الآخر (إيضاح 7) |
| 50,629,431 | 26,732,340 | 405,035,451 سهم | أسهم شركة زميلة (إيضاح 8) |
| 3,195,605 | 3,242,957 | عقارات | عقارات استثمارية (إيضاح 9) |
| 64,587,024 | 64,944,638 | أراضي ومباني | أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10) |
| 2,700,000 | 2,700,000 | 90 سهم | حصص ملكية في شركة تابعة |
| 5,203,998 | 5,203,998 | 13,000,000 سهم | حصص ملكية في شركة تابعة |
| | | | وتتمثل فيما يلي: |
| 2022 | 2023 | تاريخ الاستحقاق | الجزء المتداول |
| 4,237,839 | 3,786,562 | عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2024 | |
| 101,918,898 | 93,854,572 | عدة أقساط خلال 2025 و 2031 | الجزء غير المتداول |
| 106,156,737 | 97,641,134 | | |

إن الفائدة السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كما يلي:

| معدل الفائدة % | 2022 | 2023 | العملة | البيان |
|----------------|------------|------------|-------------|--|
| 2.5 – 1.25 | 2.5 – 1.25 | 2.5 – 1.25 | دينار كويتي | فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي |
| 8.5 – 6.5 | 8.5 – 6.5 | 8.5 – 6.5 | دينار أردني | فائدة سنوية |
| 4.5 – 4 | 4.5 – 4 | 4.5 – 4 | ريال عماني | فائدة نصف سنوية |

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملة التالية:

| 2022 | 2023 | العملة |
|-------------|------------|-------------|
| 97,403,880 | 90,282,574 | دينار كويتي |
| 2,645,513 | 1,720,295 | دينار أردني |
| 6,107,344 | 5,638,265 | ريال عماني |
| 106,156,737 | 97,641,134 | |

12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

| 2022 | 2023 | |
|------------|------------|-----------------------------------|
| 55,799,826 | 56,990,313 | دائنون تجاريون (أ) |
| 2,305,219 | 2,109,190 | إجازات ومستحقات أخرى للموظفين |
| 7,742,961 | 3,900,983 | مخصصات أخرى (ب) |
| 316,699 | 49,910 | دائنو شراء ممتلكات وعقارات ومعدات |
| 341,470 | 439,686 | محجوز ضمان لمقاولين |
| 8,572,808 | 6,376,740 | دائنون آخرون |
| 75,078,983 | 69,866,822 | |

(أ) تتضمن الدائنون التجاريون أرصدة تتعلق بدائني تمويل تجاريون، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، إن هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 – 180 يوماً في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل لشركات تابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

| 2022 | 2023 | |
|-----------|-----------|-------------------|
| 2,478,641 | 1,569,032 | مخصص دعاوى قضائية |
| 605,890 | 605,890 | مخصص إغلاق محلات |
| 750,000 | - | مخصص زكاة |
| 3,908,430 | 1,726,061 | مخصصات أخرى |
| 7,742,961 | 3,900,983 | |

إن الحركة على المخصصات الأخرى خلال السنة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|-----------|-------------|--|
| 7,919,726 | 7,742,961 | الرصيد في بداية السنة |
| 1,172,558 | 416,288 | المحمل خلال السنة (*) |
| (765,000) | (757,458) | مخصصات لم يعد لها ضرورة (إيضاح 23) |
| - | (479,993) | مخصص لم يعد له ضرورة - متعلق ببيع أرض (إيضاح 10) |
| - | (1,413,680) | المحول إلى طرف ذي صلة (إيضاح 4 - ب) |
| (584,323) | (1,607,135) | المستخدم خلال السنة |
| 7,742,961 | 3,900,983 | الرصيد في نهاية السنة |

(*) تم توزيع المحمل من المخصص بمبلغ 416,288 دينار كويتي على المصاريف العمومية والإدارية والبيعية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022): تم توزيع المحمل على مصاريف عمومية وإدارية وبيعية وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع بمبلغ 526,268 دينار كويتي و646,290 دينار كويتي على التوالي).

(ج) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

13. دائنو مرابحات

| 2022 | 2023 | |
|------------|------------|---|
| 18,388,390 | 18,903,069 | إجمالي دائنو مرابحات |
| (170,484) | (175,256) | ناقصاً: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة |
| 18,217,906 | 18,727,813 | القيمة الحالية لدائني المرابحات |

والتي تتمثل في:

| 2022 | 2023 | تاريخ الاستحقاق | |
|------------|------------|-----------------------------------|--------------------|
| 908,876 | 2,908,876 | عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2024 | الجزء المتداول |
| 17,309,030 | 15,818,937 | عدة أقساط خلال 2025 و2030 | الجزء غير المتداول |
| 18,217,906 | 18,727,813 | | |

تتحمل دائنو مرابحات متوسط تكلفة بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وهي مضمونة برهونات كالتالي:

| 2022 | 2023 | بيان الرهن | |
|------------|-----------|----------------|--------------------------------|
| 10,591,849 | 5,592,496 | 84,734,795 سهم | أسهم شركة زميلة (إيضاح 8) |
| 2,245,000 | 1,900,000 | عقارات | عقارات استثمارية (إيضاح 9) |
| 9,057,740 | 7,480,720 | أراضي ومباني | أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10) |

14. عقود الإيجار

(أ) حقوق استخدام أصول

إن الحركة على حقوق استخدام أصول خلال السنة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|-------------|-------------|----------------------------|
| 24,238,488 | 24,139,980 | الرصيد في بداية السنة |
| (3,384,680) | (3,849,234) | الإطفاء المحمل خلال السنة |
| 3,094,122 | 17,003,486 | إضافات |
| - | (338,539) | استيعادات |
| 192,050 | 5,607 | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 24,139,980 | 36,961,300 | الرصيد في نهاية السنة |

(ب) التزامات عقود إيجار

إن الحركة على التزامات عقود الإيجار خلال السنة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|-------------|-------------|----------------------------|
| 25,573,320 | 25,679,547 | الرصيد في بداية السنة |
| 1,414,715 | 1,729,546 | مصاريف تمويلية |
| (4,238,546) | (4,714,645) | المدفوع خلال السنة |
| 2,697,791 | 16,069,755 | إضافات |
| - | (375,048) | استيعادات |
| 232,267 | (90,319) | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| 25,679,547 | 38,298,836 | الرصيد في نهاية السنة |

والتي تتمثل في:

| 2022 | 2023 | |
|------------|------------|--------------------|
| 4,168,583 | 4,506,816 | الجزء المتداول |
| 21,510,964 | 33,792,020 | الجزء غير المتداول |
| 25,679,547 | 38,298,836 | |

كما في 31 ديسمبر 2023، تراوحت معدلات الخصم المتزايدة المستخدمة لإحتساب القيمة الحالية لعقود الإيجارات من 4.625% إلى 8.5% سنوياً.

15. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

| 2022 | 2023 | |
|-------------|-----------|-----------------------|
| 4,725,113 | 4,414,860 | الرصيد في بداية السنة |
| 738,616 | 504,141 | المحمل خلال السنة |
| (1,048,869) | (752,143) | المدفوع خلال السنة |
| 4,414,860 | 4,166,858 | الرصيد في نهاية السنة |

16. دائنو سندات دين

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت الشركة الأم، بموجب موافقة من الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 4 يوليو 2022، وبعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية، بإصدار سندات بقيمة اسمية 9,650,000 دينار كويتي، تحمل فائدة بواقع 8% سنوياً، بقيمة اسمية 50,000 دينار كويتي للسند الواحد، ويحد أقصى 15,000,000 دينار كويتي، أو 300 سند، لأجل 10 سنوات من تاريخ الإصدار الواقع في 13 أبريل 2023، قابلة للتحويل لأسهم عادية اختياريًا خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الإصدار، بواقع سعر تحويل 100 فلس للسهم الواحد، على ألا تقل القيمة الاسمية للسندات المطلوب تحويلها لأسهم من قبل حامل السندات عن 100,000 (مائة ألف) دينار كويتي، وفي حال تحقق خسائر بنسبة 75% من رأس المال الشركة الأم يكون تحويل كامل القيمة الاسمية للسندات إلى أسهم عادية إلزامياً، وذلك وفق سعر تحويل يحدده مجلس إدارة الشركة الأم.

يتمثل رصيد دائنو سندات الدين فيما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|------|-----------|----------------------------------|
| - | 9,650,000 | القيمة الاسمية للسندات |
| - | 185,317 | فوائد مستحقة |
| - | 9,835,317 | إجمالي دائنو سندات دين (إيضاح 4) |

17. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 578,828,782 سهم (2022: 578,828,782 سهم)، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، (2022: 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|--------------|---------------------|-----------------------|
| 57,882,878 | 57,882,878 | رأس المال المصرح به |
| (28,941,439) | (28,941,439) | رأس المال غير المدفوع |
| 28,941,439 | 28,941,439 | رأس المال المدفوع |

18. أسهم خزانة

| 2022 | 2023 | |
|-------------|--------------------|--------------------------------|
| 10,002,122 | 10,002,122 | عدد الأسهم |
| %3.46 | %3.46 | النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%) |
| 1,090,231 | 900,191 | القيمة السوقية (دينار كويتي) |
| (2,593,571) | (2,593,571) | التكلفة (دينار كويتي) |

بتاريخ 15 مايو 2022، وافق مجلس إدارة الشركة الأم على تجميد مبلغ 2,593,571 دينار كويتي من حساب الأرباح المرحلة لصالح رصيد أسهم الخزانة. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة.

19. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للشركة الأم إيقاف تلك التحويلات عندما يبلغ رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر خلال السنة.

20. احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر خلال السنة.

21. تكلفة المبيعات

| 2022 | 2023 | |
|--------------|---------------------|---------------------------------------|
| 17,342,189 | 15,797,526 | رصيد المخزون في بداية السنة |
| 151,650,162 | 152,744,716 | المشتريات خلال السنة |
| 168,992,351 | 168,542,242 | المخزون المتاح للبيع |
| (15,797,526) | (15,742,391) | رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5) |
| 153,194,825 | 152,799,851 | تكلفة المبيعات |

22. مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 15,136,078 دينار كويتي (2022: 14,953,838 دينار كويتي).

23. صافي مخصصات (محملة) لم يعد لها ضرورة

| 2022 | 2023 | |
|-----------|-------------|--|
| - | (5,138,440) | مخصص خسائر ائتمان متوقعة لرصيد مستحق من طرف ذي صلة (إيضاح 4 - ب) |
| 278,437 | 269,807 | صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة لم يعد له ضرورة (إيضاح 3 - ب) |
| - | (231,081) | مخصصات أخرى |
| 278,437 | (5,099,714) | |
| - | 660,451 | مخصصات أخرى لم يعد لها ضرورة (إيضاح 12 - ب) |
| 490,000 | - | مصاريف تمويلية مستحقة (*) |
| 75,000 | - | مخصص خسائر استبعاد شركة تابعة (إيضاح 6 - ب) |
| 200,000 | 97,007 | مخصص خسائر بيع عقارات استثمارية |
| 765,000 | 757,458 | مخصصات أخرى |
| 1,043,437 | (4,342,256) | |

(*) تتعلق بمصاريف تمويلية محتسبة بالزيادة خلال السنوات السابقة وتم عكسها خلال السنة الحالية لبيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

24. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لعدم وجود ربح تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

كما في 31 ديسمبر 2023 و2022، لا يوجد لدى المجموعة أية مبالغ مستحقة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

25. الجمعية العامة العادية

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 مارس 2024، بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 مايو 2023، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

26. (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن المعلومات الضرورية لاحتساب (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخفضة بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|--------------|--------------|---|
| 2,768,502 | (19,642,549) | (خسارة) ربح السنة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| (303,792) | - | خسارة السنة من العمليات غير المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| 2,464,710 | (19,642,549) | (خسارة) ربح السنة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| | | عدد الأسهم القائمة: |
| الأسهم | الأسهم | عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة |
| 289,414,391 | 289,414,391 | ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزنة |
| (10,002,122) | (10,002,122) | المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة |
| 279,412,269 | 279,412,269 | |
| فلس | فلس | (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| 9.91 | (70.3) | خسارة السهم الأساسية والمخفضة من العمليات غير المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| (1.09) | - | (خسارة) ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم |
| 8.82 | (70.3) | |

كما في 31 ديسمبر 2023، يوجد سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم عادية (إيضاح 16)، لم يكن لها تأثير مخفف على خسارة السهم الأساسية بسبب طبيعتها.

27. رأس المال العامل

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2023، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 56,386,376 دينار كويتي (2022: 55,790,540 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 81% (2022: 73%).

ان المجموعة قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر، كما قامت إدارة المجموعة خلال السنوات السابقة بإعادة هيكلة بعض تسهيلات البنكية، وقامت خلال السنة بالانتهاء من إصدار سندات قابلة للتحويل لأسهم بقيمة 9,650,000 دينار كويتي بنسبة فائدة 8% سنوياً، تستحق خلال عشرة سنوات من تاريخ الإصدار (إيضاح 16).

ترى إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والذي قد ينتج عنه عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي فإن إدارة المجموعة ترى أن التخارج من بعض الموجودات طبقاً لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقاً لمعطيات السوق الحالية، كما أن نجاح المجموعة في إصدار سندات طويلة الأجل سيدعم مركزها المالي، بالإضافة إلى إلزام المساهمين والأطراف ذات صلة بتقديم الدعم المادي للمجموعة إذا تطلب الأمر.

28. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، وديعة لأجل، والمدنيين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، إلزامات عقود إيجار، دائنو المراجعات، دائنو سندات دين والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تمت الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على (خسارة) ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض.

| 2023 | | | |
|--|-------------------------|-----------------------------------|-----------------|
| الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الرصيد كما في 31 ديسمبر | الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة | |
| 488,206 ± | 97,641,134 | 0.5 ± % | تسهيلات بنكية |
| 93,639 ± | 18,727,813 | 0.5 ± % | دائنو مراجعات |
| 48,250 ± | 9,650,000 | 0.5 ± % | دائنو سندات دين |
| 2022 | | | |
| الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الرصيد كما في 31 ديسمبر | الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة | |
| 4,004 ± | 800,859 | 0.5 ± % | وديعة لأجل |
| 530,784 ± | 106,156,737 | 0.5 ± % | تسهيلات بنكية |
| 91,090 ± | 18,217,906 | 0.5 ± % | دائنو مراجعات |

مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الأخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض للمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد في الصندوق ولدى البنوك، وديعة لأجل والمدنيين. كما يتم إثبات رصيد المدنيين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدنيين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك ووديعة لأجل

إن النقد لدى البنوك والودائع الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والوديعة لأجل الخاصة بالمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث إن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

مدينون تجاريون

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك، وديعة لأجل والمدينين.

مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2023

| الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي | |
|--|--|--|--------------|
| 127,507 ± | 15,013 ± | 5% ± | دينار بحريني |
| 470,562 ± | 31,961 ± | 5% ± | ريال عماني |
| 550,927 ± | 68,720 ± | 5% ± | دينار أردني |

2022

| الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي | |
|--|--|--|--------------|
| 43,550 ± | 31,852 ± | 5% ± | دينار بحريني |
| 725,644 ± | 79,336 ± | 5% ± | ريال عماني |
| 193,007 ± | 9,477 ± | 5% ± | دينار أردني |

مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

| 2023 | | | | | |
|--------------------|--------------------|-------------------|-------------------|-------------------|--------------------------|
| المجموع | 10 - 1 سنوات | 3 - 12 شهوراً | 3 - 1 أشهر | حتى شهر | |
| 97,641,134 | 93,854,572 | 3,786,562 | - | - | تسهيلات بنكية |
| 69,866,822 | - | 25,895,803 | 11,581,858 | 32,389,161 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 9,835,317 | 9,835,317 | - | - | - | دائنون سندات دين |
| 207,450 | - | 207,450 | - | - | مستحق إلى أطراف ذات صلة |
| 18,727,813 | 15,818,937 | 2,908,876 | - | - | دائنون مرابحات |
| 38,298,836 | 33,792,020 | 4,506,816 | - | - | التزامات عقود إيجار |
| 234,577,372 | 153,300,846 | 37,305,507 | 11,581,858 | 32,389,161 | |
| 2022 | | | | | |
| المجموع | 10 - 1 سنوات | 3 - 12 شهوراً | 3 - 1 أشهر | حتى شهر | |
| 106,156,737 | 101,918,898 | 4,237,839 | - | - | تسهيلات بنكية |
| 75,078,983 | - | 29,624,330 | 11,972,644 | 33,482,009 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 207,450 | - | 207,450 | - | - | مستحق إلى أطراف ذات صلة |
| 18,217,906 | 17,309,030 | 908,876 | - | - | دائنون مرابحات |
| 25,679,547 | 21,510,964 | 4,168,583 | - | - | التزامات عقود إيجار |
| 225,340,623 | 140,738,892 | 39,147,078 | 11,972,644 | 33,482,009 | |

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية هي كما يلي:

| 2023 | | | | | |
|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| المجموع | 10 - 1 سنوات | 3 - 12 شهوراً | 3 - 1 أشهر | حتى شهر | |
| 4,920,472 | 1,040,639 | 2,230,949 | 1,140,831 | 508,053 | خطابات ضمان |
| 2,032,269 | - | 938,773 | 631,071 | 462,425 | اعتمادات مستندية |
| 6,952,741 | 1,040,639 | 3,169,722 | 1,771,902 | 970,478 | |
| 2022 | | | | | |
| المجموع | 10 - 1 سنوات | 3 - 12 شهوراً | 3 - 1 أشهر | حتى شهر | |
| 6,006,479 | 436,380 | 3,155,201 | 1,478,885 | 936,013 | خطابات ضمان |
| 1,799,876 | - | 657,672 | 317,657 | 824,547 | اعتمادات مستندية |
| 7,806,355 | 436,380 | 3,812,873 | 1,796,542 | 1,760,560 | |

مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار أدوات الملكية.

29. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الأخرى والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية وأراضي الملك الحر والمباني بالقيمة العادلة في تاريخ البيانات المالية.

إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس هرمي للقيمة العادلة استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

| 2023 | | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
|-----------|----------------|--|
| المجموع | المستوى الثالث | |
| 4,646,293 | 4,646,293 | |
| 2022 | | موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |
| المجموع | المستوى الثالث | |
| 7,287,582 | 7,287,582 | |

لم تتم أي تحويلات بين مستويات القياس للقيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح رقم (9).

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

إن القيم العادلة للنقد والوديعة قصيرة الأجل، والمدينين التجاريين، والدائنين التجاريين، والتسهيلات البنكية، ودائنو المراهبات، دائنو سندات دين والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، القروض من البنوك والمطلوبات المالية الأخرى بالإضافة إلى المطلوبات المالية غير المتداولة الأخرى عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً بواسطة مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفتة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل الحساسية للموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

| النطاق | المدخلات غير الملحوظة | البيانات |
|---|----------------------------------|--|
| تحليل الحساسية | المتوسط المرجح | |
| إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة سنوياً بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى. | معدلات خصم تتراوح من 10% إلى 50% | موجودات الشركة المستثمر فيها معدله باستخدام نسب خصم لتحديد قيمتها العادلة. |
| | | أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر |

30. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع للمستخدمين الخارجين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع إلى المساهمين وإصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الاقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك والوديعة لأجل. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجموع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|-------------|-------------|--------------------------------|
| 106,156,737 | 97,641,134 | تسهيلات بنكية |
| 18,217,906 | 18,727,813 | دائنو مرابحات |
| - | 9,835,317 | دائنو سندات دين |
| 25,679,547 | 38,298,836 | إلتزامات عقود إيجار |
| 150,054,190 | 164,503,100 | إجمالي الاقتراض ناقصاً: |
| (7,079,452) | (5,046,251) | نقد في الصندوق ولدى البنوك |
| (800,859) | - | وديعة لأجل |
| 142,173,879 | 159,456,849 | صافي الديون |
| 51,303,999 | 37,230,883 | مجموع حقوق الملكية |
| 193,477,878 | 196,687,732 | إجمالي الموارد المالية |
| %73 | %81 | نسبة الدين إلى الموارد المالية |

31. إلتزامات المحتملة والمطالبات القضائية

(أ) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة كما يلي:

| 2022 | 2023 | |
|-----------|-----------|------------------|
| 6,006,479 | 4,920,472 | خطابات ضمان |
| 1,799,876 | 2,032,269 | اعتمادات مستندية |
| 7,806,355 | 6,952,741 | |

(ب) إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." هي كما يلي:

- في 31 ديسمبر 2023، يوجد لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 985,221 دينار كويتي (2022: 2,537,520 دينار كويتي).
- بالنسبة لإلتزامات عقود التأجير التشغيلي، قدمت الشركة الزميلة تقديم ضمان بنكي بنسبة 0.5% (2022: 0.5%) من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي ذي الصلة لخدمات الصيانة المقدمة من المؤجر النهائي.
- تتكون المطلوبات المحتملة لدى الشركة الزميلة في 31 ديسمبر 2023 من التزام خطاب ضمان بمبلغ 2,701,041 دينار كويتي (2022: 2,701,041 دينار كويتي).
- أصدرت الشركة الزميلة ضماناً تجارياً للحصول على تسهيلات قروض لأجل حصلت عليها شركة نابلس تويكو لبناء ريم مول، والرصيد المستحق للتسهيلات كما في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 146,321,831 دينار كويتي (2022: 45,344,991 دينار كويتي).
- أبرمت الشركة الزميلة اتفاقية ضمان مؤسسي مع شركائها في الإستثمار في شركة المحاصة المتوسطة للإستثمار القابضة (شركة محاصة)، حيث قدم الشريك ضماناً كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاصة، بلغت قيمة السندات في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 8,212,663 دينار كويتي (2022: 8,212,663 دينار كويتي).

(ج) توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، وليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

32. أرقام المقارنة
 تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع تصنيف ارقام السنة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على ربح المجموعة أو حقوق الملكية للسنة السابقة.

إن بيان إعادة التصنيف هو كما يلي:

| المبلغ بعد إعادة التصنيف | المبلغ المعاد تصنيفه | المبلغ قبل إعادة التصنيف | البيان |
|-----------------------------|--------------------------|-----------------------------|---|
| 104,465,918 (75,078,983) | (2,500,000) 2,500,000 | 106,965,918 (77,578,983) | بيان المركز المالي المجموع: استثمار في شركات زميلة دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| (2,500,000) (646,290) | (2,500,000) 2,500,000 | - (3,146,290) | بيان الأرباح أو الخسائر المجموع: خسائر الإنخفاض في القيمة مخصصات أخرى |

33. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

| البيان | القطاع التشغيلي |
|---|-----------------|
| أسواق مركزية للمواد الغذائية | البيع بالتجزئة |
| الاستثمار في الأوراق المالية والشركات الزميلة | الاستثماري |
| مقاولات | العقود |
| إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات. | العقارات |

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات الجغرافية مبينة كالتالي:

| 2023 | | | | | |
|--------------|-------------|-----------|--------------|----------------|------------------------|
| المجموع | العقارات | العقود | الاستثماري | البيع بالتجزئة | |
| 186,829,672 | 162,626 | 3,535,850 | - | 183,131,196 | مجموع الإيرادات |
| 31,172,601 | 162,624 | 678,632 | (13,129) | 30,344,474 | مجمّل الربح (الخسارة) |
| (7,277,738) | (310,514) | (112,577) | - | (6,854,647) | إستهلاك وإطفاء |
| (9,387,652) | (74,883) | - | (7,071,382) | (2,241,387) | مصاريّف تمويلية |
| (19,602,913) | (2,105,650) | 409,384 | (21,259,299) | 3,352,652 | ربح (خسارة) القطاعات |
| 282,763,287 | 46,473,694 | 1,495,157 | 99,624,039 | 135,170,397 | مجموع موجودات القطاعات |
| 245,532,404 | 10,543,459 | 1,111,872 | 107,653,134 | 126,223,939 | مجموع مطلوبات القطاعات |
| 2022 | | | | | |
| المجموع | العقارات | العقود | الاستثماري | البيع بالتجزئة | |
| 193,153,545 | 162,626 | 8,859,614 | - | 184,131,305 | مجموع الإيرادات |
| 32,975,568 | 162,626 | 1,876,462 | - | 30,936,480 | مجمّل الربح |
| (6,498,435) | (251,942) | (20,082) | (75,349) | (6,151,062) | إستهلاك وإطفاء |
| (6,529,494) | - | (7,030) | (4,358,153) | (2,164,311) | مصاريّف تمويلية |
| 2,566,874 | (321,235) | 870,149 | (3,127,159) | 5,145,119 | ربح (خسارة) القطاعات |
| 287,847,656 | 42,174,482 | 1,302,087 | 112,973,528 | 131,397,559 | مجموع موجودات القطاعات |
| 236,543,657 | 5,481,744 | 3,153,905 | 107,666,280 | 120,241,728 | مجموع مطلوبات القطاعات |